

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية



الفروق اللغوية بين القصير والحديث

مذكرة مقدمة لنيـل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان

إشراف الأستاذة:

غنية تومي

إعداد الطالبة :

وفاء طعـلي

السنة الجامعية: 1433 / 1434هـ

2012 / 2013 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ اِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ
تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية 05]

﴿رَبِّ اَوْزَعْنِي اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ
وَالِدَيَّ وَاَنْ اَعْمَلَ حَالِحًا تَرْضَاهُ وَاُطْلِعْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي
اِنِّي تُبِّتُ اِلَيْكَ وَاِنِّي مِنَ

الْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة الاحقاف، الآية 15].

صدق الله العظيم

شكر دحر فاه

الحمد لله على ما أنعم والشكر له على ما تفضل وتكرم. أن يسر لنا الطريق. وذل الصعاب لإتمام هذا العمل.

إن كلمات الشكر هي كل ما أملك إزاء من حمروني بالجميل إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة «تومي غنية» على كل المجهودات التي بذلتها والنصائح والاقتراحات التي وجهتها لي طوال هذا المشوار كما أنها لم تبخل علي من معلومات ومراجع في هذا الموضوع فهي نعم الأخت ونعم الأستاذة فجزاها الله ألفه خير على عملها القيم هذا

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذين تفضلوا لمناقشة هذه الرسالة من توجيهات فهم قدوتنا مستقبلا لكي نصح خطأ ونوضح مبهما فجزاهم الله خير جزاء وتقدير

وإلى جميع أساتذة كلية الآداب واللغات خاصة الأستاذ عمار شلواي والأستاذ ملاوي محمد الأمين والأستاذ كواش عبد العزيز والأستاذ لعلو حي صالح والأستاذ سناني سناني والأستاذ بشير تاويريريت على كل الاقتراحات الموجهة كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة كاده ليلي والأستاذة فرحي دليلة على ما قدماه لي من توجيهات قيمة إلى عمال مكتبة الآداب واللغات والمكتبة المركزية وإلى عمال مكتبة المركز الجامعي بالوادي

وأخيرا إلى كل من ساعد في ظهور هذا البحث ولو بنصيحة وإخراجه إلى النور إلى كل هؤلاء فانق الإجلال والتقدير

و—



مغفرة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

للعربية خصائص ومميزات تجعلها من أغنى اللغات وأكثرها ثراءً ولعل من أهمها قضية الترادف وما يتعلق بها من فروق لغوية. والحق أنها أمر معروف في كل الألسنة إلا أنه في العربية أكثر منه جلاءً عن غيرها من اللغات الأخرى لذلك عدّ بعض الدارسين المترادفات بحراً زاخراً لا يسير غوره، ولا يحصى دوره، ولقد خضعت هذه الظاهرة في اللغة العربية لجمع كبير من الآراء والنظريات المتباينة وحتى المتعارضة من لدن علماء اللغة القدامى والمحدثين فقبل بعضهم وجود الترادف وأنكر وجود المعاني الفارقة، بينما أنكر آخرون وجود الترادف التام وعدّوه نوعاً من الترف مؤكدين على وجود المعاني الفارقة أو ما يسمى بالفروق اللغوية وأن كثيراً مما نعتقده ترادف هو في حقيقته يدخل ضمن باب الفروق، وموضوع بحثنا يطرح إشكالية الكشف عن حقيقة معاني الألفاظ والعلاقة بين دلالتها، أي هل الفروق بين الألفاظ تبقي على ترادف دلالتها أم أن ذلك يحيلها إلى فروق لغوية واضحة تباعد بينها، وهل يصح تعويض هذه الألفاظ بلفظة أخرى من باب الترادف أم لا ؟ وهل تغيرت نظرة المحدثين إزاء هذه القضية أم أنها مطابقة لنظيرتها عند القدامى وعليه كانت هذه الدراسة تحت عنوان: الفروق اللغوية بين القديم والحديث. وهي دراسة مقارنة بين هاتين القضيتين فهذا الموضوع انبنى على تحديد العلاقة بين الترادف والفروق بدءاً ثم إظهار تجليا الفروق في الدرسين القديم والحديث والحق، إن هذا النمط من الدراسات وفي هذا المجال تحديداً استهوانا منذ مدة، وأحالنا إلى البحث فيه والخوض في غماره، خاصة ماله علاقة بالإعجاز وأسراره البيانية، إلى جانب الكشف عن جانب مهم من جوانب التراث في اللغة العربية. وهذه الدراسة لم تنظر في كل ألفاظ القرآن الكريم ولا في جزء منه محدد بل مست زمرة من الألفاظ المرتبطة بهذه الظاهرة دونما تحديد أو تخصيص، فكانت من اللغة العربية وذلك من خلال أخذ عينة تثبت الفروق اللغوية التي زعم

ترادفها. وانتهجنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، كل حسب ما تتطلبه الخطة التي ستشتمل على تمهيد وثلاثة فصول؛ وهي كالآتي: تمهيد وفيه سنتطرق إلى لمحة عن علم الدلالة وفي الفصل الأول سنتناول الترادف والفروق اللغوية والعلاقة بينهما، أما الفصل الثاني سندرس الفروق اللغوية عند القدامى وذلك بطرح آرائهم وقد راعينا في ذلك التسلسل الزمني واخترنا بعض الأمثلة على سبيل التوضيح والإبانة لمعاني الفروق اللغوية عند القدامى لبعض الألفاظ التي كان يعتقد بترادفها؛ أما الفصل الثالث سيضم الفروق اللغوية عند المحدثين كما دعمنا دراستنا هذه بنموذج تطبيقي يوضح الفكرة أكثر، وسبب اختيارنا لتلك الألفاظ، التقارب الواضح بينها إلى حد يجزم بترادفها، ودورنا تبين الفروق اللغوية التي بينها العلماء والدارسون.

سنعتمد خلال بحثنا على عدة مصادر ومراجع أهمها، الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، والخصائص لابن جني، ومن كتب المحدثين: فصول في فقه اللغة لرمضان عبد التواب، ودلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس، والإعجاز البياني في القرآن الكريم والتفسير البياني في القرآن الكريم لعائشة عبد الرحمن وغيرها من المصادر والمراجع التي كانت ذخرا ومعينا خصبا لإثراء دراستنا.

ولقد واجهتنا بعض الصعوبات في انجاز هذا البحث تتمثل في قلة الدراسات الخاصة بالفروق اللغوية إلا ما وجد متناثرا هنا وهناك في مؤلفات التفاسير واللغة من المواضيع التي أشبعت بحثا قديما وحديثا مقارنة بغيرها.

ورغم هذا حاولنا جاهدين تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات والنصوص ذات الصلة بموضوعنا، وترتيبها وتنظيمها حسب الخطة الموسومة للدراسة، ليظهر إلى

النور عملنا المتواضع البسيط هذا بفضل الله تعالى وبتوفيق منه، فنسأله استزاد الخطى
وله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

كما نتقدم بفائق الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة التي كانت عوناً لنا في دراستنا
هذه وتقاسمت معنا هذا البحث بتوجيهاتها القيمة وآرائها الصائبة ولطويل صبرها طيلة
هذا المشوار فجزاها الله ألف خير.



فخر

لمحة عن علم الرلالة

تعريف علم الدلالة

أ - لغة: جاء في لسان العرب، « دَلَّ يَدُلُّ إِذَا هَدَى، ودله على الشيء يد له دلالة سدده إليه»⁽¹⁾

ويقول الرازي في مختار الصحاح (الدليل ما يستدل به، والدليل الدال أيضا، وقد دله على الطريق يدلّه بالضم دلالة بفتح الدال وكسرهما، ودلولة بالضم والفتح أعلى ويقال: أدل فأمل والاسم الدالة بتشديد اللام وفلان يدل على فلان أي يشق به).⁽²⁾

من خلال ما ورد في هذين الحدين اللغويين يتضح أن مادة (دَلَّ ل) تعبر عن الإرشاد الشديد، وبالتالي فعلم الدلالة سمي كذلك لأنه لم يرشد اللفظ إلى معناه، والدال إلى مدلوله بمراعاة الجانب الصرفي والنحوي والتركيب.

ب- اصطلاحاً: علم الدلالة هو علم يدرس المعنى سواء على مستوى الكلمة المفردة أو على مستوى التركيب وما يتعلق بهذا المعنى من قضايا لغوية، أي أنه يدرس اللغة من حيث دلالتها أو من حيث إنها أداة للتعبير عما يجول بالخطر.⁽³⁾

ويكاد يجمع الباحثون في علم الدلالة على أن مؤسسي هذا العلم هو العالم الفرنسي ميشال بريل "Michel Bréal" ورائده ريزيج "Reisi"؛ إذ كان لهما الفضل في إرساء قواعده والكشف عن القوانين التي تحكم المعنى، وكانت أول دراسة حديثة خاصة بالمعنى هي تلك التي قام بها بريل "Bréal" في كتابه "ESSAI DE SEMANTIQUE" (مقالة في السيمانتيك) سنة 1817م، وكان أول من استعمل اسم

(1) - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، ط1، 1990م، مادة [دَلَّ ل]، 3/ 264.

(2) - فخر الدين الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العالمي، بيروت - لبنان، ط1، 1979م، ص 209.

(3) - ينظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، دار غريب، القاهرة - مصر، د .

ط1، 2001م، ص 11.

السيمانتيك، وأصبح بعد ذلك مقبولا عند كل الفرنسيين والانجليز، وكان يهدف من وراء هذه التسمية لدراسته أن يميزها عن سائر الدراسات اللغوية.⁽¹⁾

إن نشأة علم الدلالة لم تكن مستقلة عن العلوم الأخرى، وإنما يعد هذا العلم جزءا من علم اللسانيات الذي كان يهتم بدراسة اللسان البشري، والعلم اللساني كان يهتم بوصف الجوانب الصورية للغة ويتجنب الخوض في استبطان جوهر الكلمات ومعانيها الذي أصبح من اهتمامات علم الدلالة الحديث فعلماء اللسانيات استبقوا الخوض في دراسة المعنى، وركزوا بحوثهم على شكل الكلمات إلى أن أبرز ما جاء به علم الدلالة هو ليسد به الفراغ من الدراسات اللغوية من جهة ويعمق البحث في الجانب الدلالي من جهة أخرى⁽²⁾، ومباحث هذا العلم عديدة ومتنوعة لعل من أهمها موضوع العلاقات الدلالية التي تعني بالعلاقات بين الكلمات من نواحي مختلفة.

العلاقات الدلالية:

1- المشترك اللفظي

أ- من منظور القدماء:

«عرفه سيبويه (ت180هـ) «اعلم أن من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»⁽³⁾ كما تناوله ابن فارس (ت395هـ) في كتابه الصحابي في باب عنوانه بباب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق ورأى «أن ذلك يكون على وجوه ومنه؛ اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا: عين الماء، عين الرؤية، وعين الميزان»⁽⁴⁾.

(1)- ينظر: أحمد حسن المراغي، علم الدلالة مع دراسة تطبيقية مقارنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، (د. ط) 2009 م ص18.

(2)- ينظر: منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر (د. ط)، 2010 م ، ص23- 32.

(3)- سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط3، 1408هـ/1988م، 1/24.

(4)- حسام البهنساوي: التوليد الدلالي دراسة للمادة اللغوية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة- مصر، ط1، 2003م، ص42.

« أما السيوطي (ت911هـ) عرفه بقوله وقد عدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة». (1)

ب- من منظور المحدثين:

يفرق علماء اللغة المحدثون لدى دراستهم لتعدد معاني اللفظ الواحد بين مصطلحين أساسيين هما:

¹⁻ مصطلح Hamonymy: تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب اللفظ أو كلمات

متعددة، معان متعددة. (2)

2- مصطلح Polysemy: تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب المعنى أو كلمة واحدة، معنى متعدد أو مشترك التغير في المعنى.

فالمصطلح الأول يشير إلى وجود أكثر من كلمة يدل كل منها على معنى وقد تصادف عن طريق التطور الصوتي أن اتحدت أصوات الكلمتين فأصبحت في النطق كلمة واحدة، ولا يهم أن تكون حروف الكلمتين متحدتين أم لا، إنما المهم اتحادهما في النطق وأما المصطلح الثاني فيشير إلى دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة اكتسابها معنى جديداً أو معاني جديدة، وفي هذا النوع من نوعي المشترك تكون العلاقة بين دلالات اللفظ واضحة وينهض الاستعمال المجازي بالدور الرئيسي في خلق ألفاظه. (3)

ففي هذا نجد بعض المحدثين حاولوا التفرقة بين هذين النوعين لئلا يلتبس أحدهما بالآخر فوضعوا بعض المعايير للفصل بينهما وذلك كالمعيار الدلالي والمعيار الاشتقاقي

(1)- السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان (د. ط)، (د. ت)، 369/1.

(2)- ينظر: أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة- مصر، (د. ط)، 1976م، ص24.

(3)- ينظر: عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفصليات، دار المعرفة الجامعية، طنطا، 1997 م، ص39.

وغيرهما، وقد أنكر وقوع المشترك اللفظي في العربية، بعض العلماء العرب كابن درستويه ولكن أكثرهم يثبتونه.

ويمكننا أن نجمل أهم أسباب وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية، في ضوء ما قرره بعض القدماء والمحدثين في العوامل الآتية:⁽¹⁾

- التغير الدلالي الناتج عن الاستعمال المجازي.
- اختلاف لغات (لهجات) العرب.
- التغير الصوتي.
- الاقتراض من لغات أخرى.
- العوارض التصريفية.

2- الأضداد

ذكر السيوطي في كتابه المزهري عن المبرد قوله « وهذا ضرب كثيرا جدا ومنه ما يقع على الشيئين متضادين كقولهم جلل للكبير والصغير والعظيم أيضا والجون للأسود والأبيض...».⁽²⁾

ويري المحدثون «أن يكون للدال الواحد معنيان متضادان لذلك عدّه اللغويون نوعا من المشترك بوجه عام».⁽³⁾

وللتضاد دور كبير في تحديد معاني الألفاظ وتقريبها إلى الذهن ويظهر ذلك في عمل أصحاب المعاجم، ففي لسان العرب الغني مقصور ضد الفقير؛ ويعني الغني أقل مرتبة من الفقير وينبغي أن يكون العكس، الغني أعلى مرتبة من الفقير.

(1)- ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط)، 1987م، ص 45.

(2)- السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص 369.

(3)- أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط 1، 1996م، ص 318.

إذن هناك فرق بين الأضداد والتضاد الذي هو كلمتان مختلفان نطقاً متعاكستان دلالة، والأضداد عند علماء اللغة هناك من أجازها كابن الأنباري في كتابه "الأضداد" والمبرد في كتابه "ما اتفق لفظه واختلف معناه" وهناك من عارض وقوعها في اللغة وقال إنها في الأصل شيء واحد وعلى رأسهم ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة".⁽¹⁾

3- الترادف

وهناك من يعبر عنه بأنه وفرة المفردات التي تعبر عن مسمى معين، وهو قوالب صوتية معينة ذات وضع خاص، تشير فيها ألفاظ عدة على معنى واحد⁽²⁾ وبما أن الترادف وثيق الصلة بعنوان بحثنا سنعرض له بالتفصيل من خلال مراحل الدراسة الآتية:

(1)- ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، ص 388-389.

(2)- ينظر: أبي عبد الله محمد بن سعيد رسلان، فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين، دار المحسن، القاهرة، ط1، 2007م، ص180.



التراوف والفروق اللغوية

والعلاقة بينهما

المبحث الأول: الترادف

المطلب الأول: تعريف الترادف

أ- لغة

ب- اصطلاحاً

المطلب الثاني: أسبابه وشروطه وأنواعه

المطلب الثالث: الترادف بين الإثبات والنفي

المبحث الثاني: الفروق اللغوية

المطلب الأول: تعريف الفروق اللغوية

أ- لغة

ب- اصطلاحاً

المطلب الثاني: الفروق اللغوية وصلتها بالترادف وضوابط معرفتها

المطلب الثالث: أهمية الفروق اللغوية ودورها في اللغة

في هذا الفصل سنتحدث عن الترادف من خلال تعريفه لغة واصطلاحاً، وانقسام الدارسين إزاءه بين مثبتين وناقين له وكذا أسبابه وشروطه، فقد أفردنا مبحثاً من مباحث هذا الفصل للحديث عن الترادف.

الأصل في الألفاظ أن يخص كل لفظ بمعنى معين، ولا شك أن الألفاظ العربية في بداية نشأتها قد قصد بها أن يعبر كل لفظ عن معنى معين، وأن له دلالة مستقلة، لكن اللغة في كثير من جوانبها لها منطق خاص يظهر ذلك واضحاً في مجال الألفاظ ودلالاتها؛ حيث نجعل للفظ الواحد أكثر من معنى، وللمعنى الواحد أكثر من لفظ، والترادف أمر معروف في كل اللغات فما هو الترادف؟

المطلب الأول: تعريف الترادف.

أ- لغة: جاء في لسان العرب «الردف ما تبع الشيء، وكل ما تبع شيئاً فهو ردفه وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف والجميع الردافي والردف الكفل والعجز...»⁽¹⁾

ب- اصطلاحاً: اختار السيوطي لتعريف الترادف ما ذكره فخر الدين الرازي بقوله «فالترادف هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»⁽²⁾ وهو تعريف أجمع عليه كثير من اللغويين القدامى أما حديثاً «فهو تعدد الدوال التي تشير إلى مدلول واحد باعتبار واحد أو هو اتفاق الكلمات في المعنى واختلافها في اللفظ»⁽³⁾.

وبهذا يتضح أن الترادف في الاصطلاح لا يخرج عن معناه لغة فهو تتابع وتوالي الألفاظ التي تدل على معنى واحد، وعرف عند القدامى مندرجاً تحت عنوان "علاقة اللفظ بالمعنى من حيث الاتفاق والاختلاف" وصنفوا مؤلفاتهم بعبارات مختلفة من ذلك قول سيبويه «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين

(1)- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1990م، مادة [رَدَفَ]، 14/1-15.

(2)- السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ص 402.

(3)- أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، ص 310.

والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين (...) واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو (ذهب) و(انطلق)...»⁽¹⁾

ويعد الأصمعي من أوائل من ألف كتابا مستقلا في هذا المعنى وسماه "ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه"

وأفرد ابن جني بابا لذلك تحت عنوان "باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ومنه قوله" باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ومنه قوله «وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا»⁽²⁾

أما ابن فارس فتحدث عما نسميه الترادف، مع العلم أنه من القائلين بالفروق بين الألفاظ تحت باب "الأسماء كيف تقع على المسميات" وفيه يقول «يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين وذلك أكثر الكلام، كرجل وفرس ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام...»⁽³⁾

كما ورد الترادف عند العلماء العرب قديما بتسميات تدل عليه، لكن ليست بالتسمية التي عليها الآن؛ إذ نجده عند المشتغلين باللغة والدارسين للعلاقات الدلالية بما يعرف "بالترادف" وكذلك وفرة المفردات التي تعبر عن مسمى معين، وهو ما يسمى بالترادف، وهي مفردات أسهمت في إيجادها سائر القبائل العربية، وفي قوالب صوتية معينة⁽⁴⁾.

(1)- سيبويه: الكتاب، 24/1.

(2)- ابن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت 2، (د.ت)، 374/1.

(3)- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح مصطفى الشويمي، بدران للطباعة والنشر بيروت لبنان، (د.ط)، 1964م، ص 96.

(4)- ينظر: أبي عبد الله محمد بن سعيد رسلان، فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين، دار المحسن، القاهرة، ط1، 2007م، ص180.

لو نظرنا إلى وضع الألفاظ وتسمية المسميات من وجه آخر لوجدنا أن للشيء المسمى وجوها وصفات كثيرة ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة تبعا لتلك الوجوه والصفات.⁽¹⁾

ومن هنا ينشأ الترادف وهو تعدد اللفظ للمعنى الواحد وهو عكس الاشتراك، وهذا هو أبرز أسباب نشوئه وظهوره في جميع اللغات.

والترادف أيضا هو أن تتماثل كلمتان أو أكثر في المعنيين وتدعيان مترادفتين وتكون الواحدة منهما مرادفة للآخرى، وأفضل معيار للحكم بترادف لفظين هو التبادل، فإذا حلت كلمة محل الأخرى في جملة ما دون تغير في المعنى كانت الكلمتين مترادفتين مثال ذلك: هذا والدي = هذا أبي، إذن والد = أب ويمكن استعمال إشارة = لتعني (ترادف)

والترادف اشتمالي تبادلي = كل أب والد وكل والد أب، إذن أب = والد، كل عقيلة زوجة وكل زوجة عقيلة، إذا (زوجة = عقيلة)، كل ثري غني وكل غني ثري إذن، (ثري = غني).⁽²⁾

وينبني الترادف على المعنى الأساسي للكلمة دون معانيها الإضافية أو النفسية

أو الأسلوبية، فإذا تماثل المعنى الأساسي للكلمتين، كانتا مترادفتين دون الالتفات إلى أنواع المعاني الأخرى، وتكاد معظم المؤلفات تجمع على أن الترادف هو «الألفاظ

(1) - ينظر: محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2، 2005م، ص 199-200.

(2) - ينظر: محمد علي الخولي، علم الدلالة علم المعنى، دار الفلاح، عمان - الأردن، (د. ط)، 2001م، ص 93-95.

المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد⁽¹⁾؛ أي أن المعنى المقصود واحد ولكن الكلمات المستخدمة للتعبير عنه هي المتعددة.

المطلب الثاني: أسبابه وشروطه وأنواعه

أ- أسباب الترادف:

إن الترادف واقع في اللغة العربية وهو ما يميزها بكثرة مفرداتها فالعرب تقول: سهل ويسير وبالغ وراشد، زواج ونكاح وغيرها وتعود أسباب وقوع الترادف في نظر كثير من الدالين واللغويين إلى:

*سبب صوتي⁽²⁾ حيث يكون في الكلمتين أو الكلمات أصوات متقاربة فيتغير صوت مكان صوت آخر دون أن يشعر بتغير في المعنى، فتصبح الكلمات مترادفة نحو: الصقر الزقر السقر، فهذه الكلمات لا بد أن فيها كلمة أصلاً، والباقي تولد في العادات الصوتية أثناء النطق كما أن القلب المكاني كثيراً ما يؤدي إلى نشوء الترادف.

*سبب معجمي⁽³⁾ بمعنى أن المعاجم تشرح كلمة بأخرى، على أنها مساوية لها في المعنى وأنها بمعنى واحد، كما في الحالات التي يضطر فيها المتكلم أو المعلم إلى تقريب الفهم فيورد أمثلة كبيرة على سبيل الشرح والتفسير فشرح (النهى) مثلاً بـ (العقول) والنهاية العقل وكذلك الأبواب في قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ [سورة طه، الآية 54] ﴿وَلِيَذْكُرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية 52].

(1) فوزي عيسى رانيا فوزي عيسى: علم الدلالة (النظرية والتطبيق) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر ط1، 2008م، ص28.

(2) - ينظر: خليفة بوجادي، محاضرات في علم الدلالة، دار بيت الحكمة، سطيف - الجزائر، ط1، 2009م، ص137.

(3) - ينظر: نفسه، ص 137 - 138.

كما يرى الأصوليون أن لوقوع الألفاظ المترادفة سببين أحدهما: أن يكون من واضعين وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين وتضع الأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشهد الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية والثاني أن يكون من واضع واحد وهو الأقل⁽¹⁾ ولكن الترادف يرجع إلى أسباب أخرى تضافرت واشتركت في حلقة أهمها:

1- اختلاف اللهجات العربية:

وهو عامل أشار إليه ابن السراج (ت316هـ) وذلك في ردّه على ما حكى له ثعلب وأكدّه ابن درستويه وارتضاه ابن جني بقوله «وإذا أكثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أخرى بذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها»⁽²⁾

فكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، فوقع الترادف لا يصح أن يكون من لهجة واحدة لأن القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد، على ذلك كله أي تركز على ألفاظ مختلفة.

كما أن تعدد اللهجات العربية يعود إلى تعدد القبائل، فكل قبيلة لهجتها الخاصة بها واحتكاك اللغة الفصحى بهذه اللهجات كان فرصة لانتقال عدد كبير من المفردات والأساليب والصيغ التي لم تكن بحاجة إليها لوجود نظائرها في متنها، ومن الطبيعي اختلافهم في الأسماء؛ فالشيء الواحد يسمى عند قبيلة بلفظ، ويسمى عند قبيلة أخرى بلفظ آخر، والقبائل العربية متجاورة في الغالب ولها أسواقها العامة المشهورة كعكاظ ومجنة وذي مجاز... وهذا الاختلاط يؤدي إلى تبادل الآراء والأفكار والألفاظ.

(1) - ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص 405 .

(2) - صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار البعث، قسنطينة - الجزائر، ط2، 1990م، ص274 -

« والحالة التي انتهت إليها أشبه ببحيرة امتزجت مياهها الأصلية بمياه أخرى انحدرت إليها في جداول كثيرة ». ⁽¹⁾، فالألفاظ تكثر على معنى واحد فتجتمع لإنسان واحد أكثر من لغة.

وفي ذلك يقول ابن جني «... أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله، هذا غالب الأمر وإن كان الآخر في وجه من القياس جائز، وذلك كما جاء عندهم في أسماء الأسد والسيوف والخمر وغير ذلك ». ⁽²⁾

2- انتقال استعمال الدلالة من الحقيقة إلى المجاز:

قد يأتي الترادف نتيجة شيوع استعمال المفردات التي تحظى بإعجاب السامعين مجازيا فتستهويهم ظرافتها، ويكثر استعمالها ويستعمل جنبا إلى جنب مع الحقيقة، فكثير من الكلمات التي تذكرها المعجمات على أنها مترادفة في معانيها بكلمات غير موضوعة في الأصل لهذه المعاني بل مستخدمة فيها استخداما مجازيا. ⁽³⁾

فالمعاجم تأخذ الكثير من الألفاظ على أنها تحمل نفس المعنى وما هي في الأصل إلا معان مجازية، نحو تسمية اللغة لسانا.

3- الاهتمام بموسيقى الكلام:

اهتم أصحاب اللغة بالموسيقى الشعرية، ونظام القوافي الذي شغلهم عن رعاية الفروق بين الدلالات، فأهملوها أو تناسوها واختلطت الألفاظ بعضها ببعض، أي إن الدلالة لم تصمد أمام التطور والتغير وألفت الألفاظ المتعددة على المعنى الواحد، هذا ما عبر عنه القدامى بقولهم (فقدان الوصفية) عندما كان للسيف اسم واحد وله خمسون

(1) - علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، دار النهضة، القاهرة، ط6، (د. ت)، ص272.

(2) - ابن جني: الخصائص، 1/373.

(3) - ينظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص137.

وصفا لكن وصف دلالاته الخاصة التي تميزه كالهندي الذي عرف بأنه سيف حاد رقيق في صلبه له مرونة، مقوس النصل بعض التقويس وله نقوش.⁽¹⁾

ولا نكاد نلاحظ الفروق التي بين هذه الأوصاف حين استعملها عنثرة في شعره، بل كان الذي يتبين من كلامه أنه عنى سيفاً جيداً وقد ألزمتة القافية أو نظام المقاطع أن يستعمل الهندي في موضع واليماني في موضع آخر، والمشرقي في موضع ثالث فحرصه على موسيقى شعره جعله يتناسى تلك الفروق.⁽²⁾

4- تسجيل المعاجم لكل من المستعمل والمهمل:

حيث كان مدونو المعجمات يجمعون كلمات كثيرة كانت مهجورة الاستعمال لاستبدالها بكلمات أخرى مواكبة للتطور اللغوي، كما أخذوا عن اللهجات المنقرضة أو اللهجات التي غلبتها لهجات أخرى أقوى منها، وكانوا يشرحون في المعاجم الكلمات بكلمات أخرى، لتقريب الفهم بين المتكلم والمتعلم ولتفسير المعنى أكثر.⁽³⁾

5- الاقتراض اللغوي:

أقر اللغويون بوجود الاقتراض في اللغة، لاعتبارات عديدة منها التنوعات اللسانية وفق التنوع الجغرافي، والمعاملات بين هذه التنوعات تؤدي إلى الاقتراض.

ومن ذلك حديثاً اقتراض اللغة الانجليزية واللغات اللاتينية الأخرى ما أكسبها ألواناً من المعاني الدقيقة والدلالات المختلفة، ومن أمثلة الاقتراض في العربية، دخول كلمة (تلفون) للدلالة على الهاتف وشيوع استعمالهما معاً.⁽⁴⁾

(1) - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1984م، ص215.

(2) - أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، ص311.

(3) - ينظر: صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط1، 1960م، ص293.

(4) - ينظر: محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص200.

كما صور القرآن الكريم حياة العرب الاجتماعية والدينية قبل الإسلام فجاءت لغته صورة للتطور والنمو الذي وصلت إليه اللغة العربية ولكن بكلام فوق طاقة البشر في توازنه وتجانسه وانسجامه، ومع ذلك لم يمنع أن ترد فيه ألفاظ اقترضتها العربية من اللغات الأخرى أثناء احتكاكها بها، باعتبار أن هذه الألفاظ أصبحت ملكا خاصا للعرب والعربية.⁽¹⁾

فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو أول من عني لهذا النوع من الألفاظ الأجنبية في القرآن قوله في أحرف كثيرة من القرآن، أنها بلغات العجم منها، طه واليم والطور والفردوس، يقال أنها بالرومية.⁽²⁾

ب- شروط الترادف:

يجمع المحدثون من علماء اللغة على وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر ولكنهم يضعون شروطا معينة لابد من توفرها حتى يمكن القول بترادف الألفاظ يذكرها إبراهيم أنيس في النقاط الآتية.⁽³⁾

1- الاتفاق في المعنى بين كلمتين:

ويكون الاتفاق تاما على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة؛ فالعرب تفهم من كلمة (جلس) معنى مغايرا لكلمة (قعد).

2- الإتحاد في البيئة اللغوية :

أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات بمعنى أن يكون للرجل الواحد في البيئة الواحدة الحرية في استعمال الكلمتين أو أكثر

(1)- ينظر: حلمي خليل، المولد في العربية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط2، 1985 م، ص111.

(2)- ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، بدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان (د. ط)، 1964 م، ص20.

(3)- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، (د. ت)، ص178 - 179.

في معنى واحد يختار هذه حيناً ويختار تلك حيناً آخر، وفي كلتا الحالتين لا يكاد يشعر بفرق بينهما إلا بمقدار ما يسمح به مجال القول أو الأسلوب.

وهنا يبين إبراهيم أنيس أن المترادف في الترادف لم يتفطنوا إلى مثل هذا الشرط بل اعتبروا كل اللهجات وحدة متماسكة وعدّوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة.

3- الإتحاد في العصر:

المحدثون حين ينظرون إلى المترادفات، ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين وتلك هي النظرة التي يعبرون عنها بكلمة (Synchronic) فإذا بحثنا عن الترادف يجب أن نلمسه في شعر شاعر من الجاهلية ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم يرجع إلى العهود المسيحية مثلاً.

4- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر:

فـ(الجتل) و(الجفل) بمعنى النمل نلاحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعبر أصلاً والأخرى تطورا لها فإذا كانت الجتل هي أصل الجفل قلنا إن الثانية صيغة حضرية نشأت في بيئة بدوية تميل إلى الأصوات الأكثر وضوحاً في السمع.

وهكذا يتبين لنا مغالاة أولئك الذين اعتبروا مثل هذه الكلمات من المترادفات بالإضافة إلى الشروط التي ذكرها إبراهيم أنيس في كتابة "في اللهجات العربية"، والتي أجمع المحدثون على أنها الشروط التي يجب توفرها لتكون اللفظتين مترادفتين⁽¹⁾ لكننا خلال بحثنا وجدنا شروطاً أخرى يمكن إضافتها للاستزادة ومحاولة الإلمام بجوانب الموضوع، ويمكن تلخيص هاته الشروط في:⁽²⁾

(1)- ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 179.

(2)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة - مصر ط5، 1988م، ص 223-224.

- يكون التعبيران مترادفين إذا أمكن تبادلتهما في أي جملة دون أن تتغير القيمة الحقيقية لهذه الجملة.
- انتماء الكلمات المترادفة إلى نفس النوع الكلامي (أسماء - أفعال).
- يرى أصحاب النظرية التصورية أن الترادف يتحقق إذا دل التعبيران على نفس الفكرة العقلية والصورة.
- يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الإشارية إذا كان التعبيران يستعملان مع نفس الشيء بنفس الكيفية.
- وذهب أصحاب النظرية التحليلية إلى أنه يتحقق إذا كانت الشجرة التفرعية لإحدى الكلمتين تملك نفس التركيب التفرعي للأخرى، أو إذا اشترك اللفظان في مجموعة الصفات الأساسية.
- يكون (أ) و(ب) مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب) و(ب) يتضمن (أ) أي أن شرط الترادف التضمن.

ج- أنواع الترادف:

لا غرو أن الأصوليين من أكثر من اهتم باللغة العربية، وأشدهم دقة في بحثها وسير أغوارها وعليه فلا ضير من تقديم آرائهم في أنواع الترادف في عربيتنا، والتي حصروها عموماً في⁽¹⁾

1- المتوارد: هو ما ورد في مسماه ألفاظ كثيرة تقترب في المعنى وتغني الواحدة منها في ذكر البقية، فمن الأسماء المتواردة (الأسد والليث والغضنفر والضرغام والفدوكس....) ومن الأفعال المتواردة في معنى (صرع، ضرب، هور، جور وقطل وجرع....).

(1) - ينظر: زبير درافي، محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، ط2،

2-المتتابع: وهو توالي كلمتين على وزن وروي واحد من غير أن تكون الثانية دالة على

معنى واضح ولا بنية الاشتقاق لأنها نابعة لما قبلها على سبيل الإشباع، والتأكيد، ويسمى هذا النوع عند فقهاء اللغة بالإتباع، وقد ألحق بالمترادف شبهه به، ومن أمثلته (عطشان - نطشان - شيطان - ليطان / فرح - مرح...الخ.

3-المتكافئ: هذا النوع خاص بأسماء الله الحسني وبأسماء رسوله الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم ومثاله قولنا: إن الله غفور رحيم، وهاب منان، عليم خبير...إلى غير ذلك ومن الصفات التي تطلق دالة بالتكافؤ على الموصوف الذي هو الله عز وجل. ونجد شيئاً من هذا القبيل لدى اللسانيين المحدثين الذين يميزون بين نوعين من الترادف هما:

أ- الترادف التام (Complete synonymy) وقد يسمى بالتماثل (sameness) حيث نجد أن اللفظين يتطابقان تماماً فلا يشعر المتكلم بأي فرق بينهما، ويصح التبادل بينهما حراً في كل السياقات، مثل (بيت، منزل، مسكن، دار...الخ)⁽¹⁾

ب- شبه الترادف: (near synonymy) أو التشابه (likeness)، حيث نجد أن اللفظين يتقاربان تقارباً شديداً لدرجة يصعب التفريق بينهما على غير المتخصصين لذا يستعملها الكثيرون دون تحفظ، وعلى سبيل المثال الكلمات الآتية (عام، سنة، حول) والثلاثة قد وردت في مستوى واحد من اللغة العربية، وهو القرآن الكريم.⁽²⁾

(1)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 220.

(2)- ينظر: نفسه، ص 221.

المطلب الثالث: الترادف بين الإثبات والنفي

أ- عند القدماء

شغلت قضية الترادف اللغويين القدامى والمحدثين على السواء إذ أثارت جدلاً واسعاً وانقسم العلماء إزاءها بين مثبت ومنكر أما القدماء فنجد من المنكرين ابن الأعرابي (ت 231هـ) وتبعه في ذلك أحمد بن فارس (ت 395هـ) إذ علل ظاهرة تعدد الألفاظ بقوله «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا أن الاسم الواحد هو السيف وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها معناها غير معنى الأخرى».⁽¹⁾

فهو يقصد من وراء هذا أن الأصل واحد ولكن ما يليه يكون عبارة عن صفات، فأصل المعنى هو السيف والمهند صفة للسيف، فهو ينسب إلى مكان صناعته وهو "الهند" أما "الحسام" فقد اكتسب هذه الصفة لأنه يحسم الأمور في المعركة فهذه المعاني ليست متطابقة تمام التطابق لأن الحسام ليس بالضرورة أن يكون مصنوعاً في الهند، فقد يكون مصنوعاً في أي مكان آخر.

وقد بلغ الإنكار ذروته حين ألف أبو هلال العسكري (ت 395هـ) كتابه (الفروق في اللغة) حين أنكر الترادف إنكاراً تاماً وأكد؛ وجود فروق بين الألفاظ، يقول أبو هلال العسكري «الشاهد على اختلاف العبارات والأسماء، يوجب اختلاف المعاني، أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارات، وإذا أشير إلى الشيء مرة فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً».⁽²⁾

(1)- ينظر: فوزي عيسى رانيا فوزي عيسى، علم الدلالة النظرية والتطبيق، ص 280.

(2)- أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، تح لجنة إحياء التراث العربي، دار لآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، ط 4 1980م ص 15.

كما أن محي الدين محاسب، لاحظ من كلام أبي هلال أنه لا ينكر الترادف إنكاراً تاماً فيوضح رأيه في " لعل أول ما لاحظ هنا هو أن أبا هلال أنكر بوجود التقارب الدلالي بين لفظ ولفظ، ولكن هذا التقارب لا يعني التطابق بل يعني أن ثمة مساحة دلالية للتمايز".⁽¹⁾

وهناك من لا يزال يفهم الترادف على أنه التقارب أو التشابه في المعنى بين لفظتين أو أكثر وليس أنه تطابق أو اتحاد في المعنى أو المفهوم فقد صرح أحد الباحثين العرب مثلاً بقوله « إنه في ظل مبدأ نسبية الدلالة لا يمكن أن تكون هناك كلمات تتفق في ظلال معانيها اتفاقاً كاملاً ومن الممكن أن تتقارب الدلالات لا أكثر ولا أقل، فالألفاظ المترادفة هي بهذا المعنى الألفاظ ذات المعاني المتقاربة أو بتعبير آخر الترادف نعني به التطابق الذي يسمح بالتبادل في كل السياقات من دون فرق بين اللفظتين في جميع أشكال المعنى فإذا نظرنا إلى اللفظتين، من داخل اللغة الواحدة وفي مستوى لغوي واحد وخلال فترة زمنية واحدة، أما إذا أردنا بالترادف التطابق في المعنى الأساسي وحده أو اكتفينا بإمكانية التبادل في بعض السياقات، أو نظرنا إلى اللفظتين في لغتين مختلفتين أو أكثر من فترة زمنية أو أكثر من بيئة لغوية فالترادف موجود لا محالة.⁽²⁾

فكثير من العلماء تأثروا بآراء بعض العلماء الغربيين ممن ينقلون عنهم ويترجمون لهم من أمثال " فيرث R-Firth " و"ليونارد بلومفيلد - l Bloomfield " هذا الأخير الذي يرى أنه إذا اختلفت الصيغ صوتياً وجب اختلافها في المعنى.⁽³⁾

(1) - ينظر: أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 33.

(2) - ينظر: أحمد مختار عمر، مقال (ظاهرة الترادف بين القدماء والمحدثين)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد 6 مج 2، الكويت، 1982م، ص 09.

(3) - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، تر كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 12، د. ت) ص 109.

إن لكل لغة طبيعتها الخاصة ونظامها الصوتي المميز وتكون لكلماتها معان وإيحاءات لا تمتلكها كلمات في لغة أخرى، كما نجد كثيرا من اللغات لها العديد من الكلمات التي لها خاصية التبادل من غير تغيير في الدلالة فشرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد التام في المعنى وعليه يمكن أن نجمل الأسباب التي على أساسها أنكر هؤلاء الترادف في الآتي:

❏ أن لكل كلمة دلالة تدور في محيطها وما لم نعلم علته فهو معلوم في العربية وإن جهلناه.

❏ إذا قلنا بإنكار الترادف، فهذا يدفعنا إلى إنكار بحث العلل وفي هذا ما يدل على سعة الكلام عند العرب.

❏ أن المنكرين جعلوا الترادف منافيا للحكمة الإلهية في وضع الألفاظ الخلوة من الفائدة فيما يرون، على حين جعل ابن جني الترادف من الحكمة الإلهية في الوضع لما له من فوائد جمة تعين الشاعر والناثر.

❏ أن المنكرين حاكموا الترادف بمقياس العقل والمنطق، فلم يجدوا مسوغا وإلى هذا ذهب بعض الدراسات اللغوية الحديثة وأمسك المثبتون عن مناقشة هذا المقياس واكتفوا بشهادة الواقع اللغوي وما فيه من مفردات على مذهبه.⁽¹⁾

❏ أما من أيدوا الترادف في اللغة فهم الأكثرية وكان على رأسهم ابن خالويه (ت370هـ) الذي ذكر أنه يحفظ خمسين اسما وألف الرمانى كتابا عن الألفاظ المترادفة، كما تناوله آخرون ضمن مباحث كتبهم.⁽²⁾

وقد استدلل القائلون بوجود الترادف بالأسباب الآتية:⁽³⁾

(1)- ينظر: محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق - بيروت، ط1 1997م، ص17.

(2)- ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1993م، ص30 - 35.

(3)- ينظر: نفسه، ص35.

- 1) إن وقوع الترادف في اللغة يغني عن التماس الأدلة بجواز هذا الوقوع كالبر والقمح والسيف والصارم والمهند والإنسان والبشر.
- 2) لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبر عن هذا الشيء بغير عبارة واحدة فنحن نقول "لا ريب فيه" "ولا شك فيه" فلو كان الريب غير الشك، لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ فلما عبر بهذا أن المعنى واحد.

ب- عند المحدثين:

¹⁻ إبراهيم أنيس: يقول مبينا رأيه في قضية الترادف، «ومهما حاول بعض الاشتقاقيين من علماء اللغة كابن دريد وابن فارس وأمثالهما، أو بعض الأدباء من أصحاب الخيال الخصب الذين يلتمسون في ظلال المعاني فروقا بين مدلولات الألفاظ، فمهما حاول هؤلاء إنكار وقوع الترادف في اللغة العربية فليس يغير هذا من الحقيقة الواقعة شيئا فالترادف قد اعترف به معظم العلماء القدامى، وشهدت له النصوص، وإن كان بعض الذين قالوا به قد غالوا فيه، فمنهم من يقول لنا للأسد نحو خمسمائة كلمة، وللداهية نحو أربعمائة كلمة...»⁽¹⁾

وفي رأي إبراهيم أنيس أن الترادف موجود وهو حقيقة لا يمكن إنكارها لكن وجوده متقيد بشروط يحد من اتساع دائرته.⁽²⁾

2- رمضان عبد التواب: يمكن أن يعد من المضيقين للترادف وبالتالي له رأي في الفروق اللغوية فقد وضع شروطا لكي يقع ويتحقق الترادف وملخص هذه الشروط⁽³⁾

↪ الاتفاق في البيئة اللغوية أي أن تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات

(1)- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 162.

(2)- ينظر: نفسه، ص 178.

(3)- رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط6، 1999م، ص 284 -

↪ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً

↪ ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر في " الجتل، الجفل" بمعنى النمل فقضية الترادف كانت أكثر تشعباً عند المحدثين، وأشد إثارة للجدل لارتباطها من ناحية بتعريف المعنى، ومن ناحية أخرى بنوع المعنى المقصود⁽¹⁾ فأغلب العلماء المحدثين يجمعون على وقوع هذه الظاهرة في جميع لغات البشر، وأن لكل من هذه اللغات تحتوي بعض الألفاظ المترادفة ولكنهم يضعون شروطاً صارمة لقبول القول بالترادف بين كلمتين ومن هذه الشروط:

↪ الإتحاد في البيئة اللغوية بحيث تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

↪ الإتحاد في العصر بحيث يكون استعمال الكلمتين في عصر واحد.

↪ ألا يكون أحد اللفظين تطوراً صوتياً، للفظ الآخر، مثل الجتل، الجفل فأحدهما متطور عن الآخر.⁽²⁾

فإذا طبقت هذه الشروط على اللغة العربية، اتضح لنا أن الترادف لا يكاد يوجد في اللغة القديمة، إنما يمكن أن يلتبس في اللغة النموذجية الأدبية.

كما يرى المحدثون بأنه لا يمكن أن تعمم الدلالة على التطابق والرأي الغالب أنه على الرغم من أن الترادف مظهر من مظاهر الغنى والثراء اللغوي، في العربية يمد مستعملي اللغة بالثروة الهائلة التي توفي متطلبات التعبير وسياقاته المختلفة وإيقاعاته المطلوبة وأنه عامل من عوامل إثارة الانفعال لدى المتلقين، وتأكيد الأفكار وتحديد

(1)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص220.

(2)- ينظر: فريد عوض، علم الدلالة (دراسة نظرية تطبيقية)، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، ط1، 2005م،

المعاني وتجريدها وتعميمها وتلطيف الدلالات ذات الوقع السيئ على النفس⁽¹⁾ فعلى الرغم من أن بعض المحدثين قد وسع دائرة البحث في الترادف أخذاً بنظر الاعتبار ماهية المعنى وأنواعه من معنى أساسي ومعنى إضافي وأسلوبى ونفسى وإيحائي مما سبق لفت النظر إليه وأن بعض المحدثين كان لهم قول في التميز بين أنواع مختلفة من الترادف، وأن من المحدثين من وضع مؤلفاً في المترادف كما فعل اليازجي في كتابه (نجعه الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد).⁽²⁾

إذن قضية الترادف عند المحدثين ينظر إليها من وجهات عديدة قد سبق ذكرها فهناك من يؤكد أنه وهناك من ينفيه ويقر بأنه عبارة عن فروق لغوية بين الألفاظ وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

(1)-هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، أربد - الأردن، (د. ط)، 2011م، ص413.

(2)- ينظر: نفسه، ص 414.

المبحث الثاني: الفروق اللغوية

المطلب الأول: تعريف الفروق اللغوية

أ- لغة: إن مصطلح الفروق اللغوية مصطلح تركيبى إضافي مكون من جزأين؛ الأول لفظة (الفروق) والآخر (اللغوية) فلذلك لابد من تعريف هذين المصطلحين. أما الفروق فمفردتها (فرق) مكونة من الفاء والراء والقاف، وهذا الجذر أصل صحيح يدل على تميز وتزليل بين شيئين⁽¹⁾ وجاء في لسان العرب «الفرق، تفريق ما بين الشيئين حين يفترقان، والفرق، الفصل بين شيئين...»⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿فَالْفَارِقَاتِ فَرَقًا﴾ [سورة المرسلات، الآية 04]

وقال الراغب الأصفهاني (ت425هـ) «الفرق يقارب الفلق، لكن الفلق يقال اعتبارا بالاشتقاق، والفرق يقال اعتبارا بالانتشاق، والفرق يقال اعتبارا بالانفصال»⁽³⁾ ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن كلمة (فرق) تدل على معنى التميز والفصل والتزليل، أما الفلق فبين شيئين أو أكثر.

أما كلمة (لغوية) فهي مصدر صناعي للجذر [ل غ و]، قال ابن فارس: «واللام والعين والحرف المعتل أصلان صحيحان، أحدهما يدل على الشيء لا يعتد به، والآخر وهو الذي يعنينا، على النهج بالشيء (...) كقولهم، لغى بالأمر، إذا لهج به، ويقال إن اشتقاق اللغة منه أي يلهج صاحبها بها»⁽⁴⁾.

(1) - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح محمد مرعب، فاطمة أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1 2001م، ص814.

(2) - ابن منظور: لسان العرب، مادة [ف ر ق] 10/1.

(3) - الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تح صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق - سوريا، ط3/1423هـ / 2002م، ص 632.

(4) - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ص 922.

ب- اصطلاحاً: أما اصطلاحاً فلم يوضع تعريف للفروق اللغوية عند علمائنا القدماء، حسب ما وصل إلينا، أما حديثاً فقد حُدّد المصطلح عند بعضهم؛ إذ نجد أحمد مختار عمر في كتابه (علم الدلالة) وقد أسماه (شبه الترادف)، كما هو صنيع العلماء المحدثين فقال «ذلك حين يتقارب اللفظان تقارباً شديداً لدرجة يصعب معها بالنسبة لغير المتخصصين التفريق بينهما، ولذا يستعملها الكثيرون دون تحفظ مع إغفال هذا التفريق»⁽¹⁾.

وجاء في المعجم المفصل في علوم اللغة أنها نوع من الدراسات اللغوية المقارنة، عني بها اللغويون قديماً عناية خاصة، وأدرجوها في باب المترادفات لمعرفة دقائق المعاني بين مصطلحين أو أكثر بينهما تشابه شديد كالفرق بين العرف والعادة والخوف والفرع⁽²⁾.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف مصطلح (الفروق اللغوية) بأنه البحث في فصل وتميز الدلالة بين الألفاظ المتقاربة تقارباً دلالياً شديداً في لهجة واحدة، وفق ضوابط ومعايير معينة وما نقصده هنا بالفصل والتمييز، هو إيجاد الفوارق التي تميز كل لفظ عن الآخر بدلالة مستقلة.

الترادف من حيث الدلالة:

ونعني به أن الفروق اللغوية تختص بالمعاني وما تدل عليه كل لفظة دلالة تستقل بها عن غيرها، وعليه فلو أطلقت عليه تسمية (الفروق الدلالية) بدل من (الفروق اللغوية) ولكثرة أجزائها وفروعها؛ إذ أن الكلمة في اللغة تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية (الاسم والفعل والحرف).

(1) - أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 220 - 221.

(2) - محمد التونجي: المعجم المفصل في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1993م، ص 448.

المطلب الثاني: الفروق اللغوية صلتها بالترادف وضوابط معرفتها

لقد كانت النظرة إلى الترادف عند علماء اللغة نظرة ترحيب وحفاوة عند كثير من الدارسين فهي من أبرز خصائص اللغة العربية، فنجد كثيرا منهم قد توسع في الحديث عنه وفي هذا نجد منهم ابن خالويه الذي ألف كتابا في أسماء الأسد وآخر في أسماء الحية وهو يحفظ للسيف مائة اسم،⁽¹⁾ والفيروز آبادي صنف كتابا أسماه (الروض المسلوف فيما له أسماء إلى ألوف)، غير أن ظاهرة الترادف لم ترق كثيرا من العلماء المحققين والمدققين من أهل اللغة؛ إذ وقف كثيرا منهم إزاءها موقف المعارض وغير المسلم بها.

كما اعتبروها نوعا من أنواع المعاني، وما تحمله اللفظة من دلالات أوسع، كما لا يمكن للغة العرب أن تتوارد فيها كلمتان على معنى واحد من غير أن يكون بينهما فوارق دلالية فعن البراء ابن عازب رضي الله عنه أنه قال، « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت مضجعا فتوضأ، وجاء فيما أمره به أن يقول، آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت، فعندما أعاده على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وبرسولك بدل وبنبيك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا، وبنبيك، وفي رواية، قل وبنبيك». ⁽²⁾

ونجد من اللغويين الذين نظروا في قضية الترادف وصلتها بالفروق اللغوية ابن

الأعرابي (ت231هـ) حيث يقول:

« كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم تلزم العرب جهله» ⁽³⁾ فهو

(1)- ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص 407.

(2)- البخاري: صحيح البخاري، دار السلام، مصر، ط1، 1997م، 11/ 131.

(3)- ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، تح محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1999م، ص 307.

يبين أنه لابد أن يكون هناك تباين في دلالة كل لفظة عن الأخرى، واستقلالية من حيث المعنى سواء عرفنا ذلك الفارق أم لم نعرفه.

كما نجد ابن قتيبة (286هـ) وقد بين أن الأحرف وإن تقاربت في اللفظ فإنه لابد أن يكون بينهما من الفوارق التي لا تجعل الكلمة تتوب عن أختها لما تحمله كل لفظة وتستقل به من معنى ودلالة، فقد عقد في كتابه (أدب الكاتب) أبواباً توضح ذلك الأمر "فعقد باباً جعله للحرفين اللذين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى، ويلتبان، وعقد باباً آخر للحروف التي تتقارب ألفاظها ومعانيها، وأيضاً باب اختلاف الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني⁽¹⁾ وفي كل باب من هذه الأبواب أخذ يضرب الأمثلة الموضحة لذلك والمبينة له ونجد ممن نسب له القول بالفروق اللغوية من العلماء أبا علي الفارسي(ت911هـ)، حيث يقول "كنت بمجلس سيف الدولة بطلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه، حيث قال هذا الأخير أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي، وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة؟⁽²⁾

كما نجد من أهم من برز في هذا العلم أبا هلال العسكري (ت395هـ) الذي ارتقى من دور الإشارات والنظريات إلى بناء قواعد وأسس لهذا العلم، لينطلق منها لبيان الفروق وإبرازها على أرض الواقع، فلم يكتف بالبحث النظري في الفروق وإنما ألف كتاباً يوضح فيه عملياً الفروق الدلالية بين الألفاظ ونجد بأن الفروق تبرز بدقة في اللغة العربية وخصائصها التي تفضلها على غيرها وأنه يستحيل وجود أكثر من كلمة

(1) - ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص 322.

(2) - السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص 405.

تحمل كلها دلالة واحدة من غير أن يكون لكل كلمة من هذه الكلمات استقلالية دلالية تميزها عن غيرها ونجد من بين ما كتب في الفروق اللغوية من المحدثين⁽¹⁾

- نور الدين الجزائري وكتابه فروق اللغات في التميز بين مفاد الكلمات.
- الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) وكتابها (الإعجاز البياني للقرآن الكريم) و (التفسير البياني للقرآن الكريم).
- الدكتور فضل حسن عباس وكتابه (إعجاز القرآن الكريم) وكذلك كثير من التأليف والرسائل والبحوث التي أظهرت دقة اللغة وثرائها.

المطلب الثالث: أهمية الفروق اللغوية ودورها في اللغة

نجد أهمية الفروق اللغوية العناية بتأليف المصنفات الخاصة بالفروق اللغوية الكبيرة فهي موازية للاهتمام بالألفاظ المترادفة، كما نجد بعض اللغويين بالغوا في بعض الألفاظ

أو قصرها لظنهم بصعوبة اجتماع ألفاظ كثيرة على معنى واحد كما هو الشأن في بعض المعاني، أو بتعبير آخر؛ إن الباحثين في اللغة يرون الألفاظ المترادفة في اللغة العربية كما اعتبروها مما يشوه اللغة ويوقع فيها اللبس والإبهام لذلك فرقوا بين دلالتها، كما نجد في تعبير آخر لفظ الفروق سار استعمال الكلمات فيه من قبل المتحدثين باللغة من الكتاب أو غيرهم وفقا لما تواضعوا وتعارفوا عليه وأصبحت الفروق حقيقة قائمة يصعب رفضها أو التنازل لها.⁽²⁾

(1)- ينظر: محمد محمود الزواهرة، الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، رسالة ماجستير في التفسير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007 م، ص 56.

(2)- ينظر: أحمد محمد معتوق، ظاهرات لغوية، الترادف، المشترك اللفظي، التضاد، السجع، دراسات نقدية، مكتبة لبنان، ناشرون - بيروت - لبنان، ط1، 2008م، ص 36 - 37.

فعظم مفردات اللغة تبنى في الأساس على التواضع والاتفاق ثم الشبوع كما هو معلوم وعلى كل حال فإن ذلك لا يعيب اللغة ولا ينفي وقوع الترادف على إطلاقه.

كما نجد كتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني (ت250هـ) ومثله لثابت بن أبي ثابت توفي في منتصف القرن الثالث الهجري وأيضا الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (ت395هـ)⁽¹⁾ ونجد بعض اللغويين بالغوا في قضية الفروق اللغوية بين الألفاظ أو قصروها وذلك لاعتقادهم أن الألفاظ الكثيرة تشتمل على المعنى الواحد.

ومن المهتمين بالفروق نجد إبراهيم أنيس في سياق تعليقه على مؤلفي كتب الفروق اللغوية القدامى بحيث لا يمكن أن نرى في كتب العلماء شواهد أو نصوص قديمة نستدل منها على ما يمكن أن يكون بين الدلالات من فروق، كما نجد أن أغلب الظن في أن ما التمسوه من تلك الفروق لم يكن إلا من وحي خيالهم.⁽²⁾

فهذا القول لا يمكن أن يقودنا إلى إنكار ظاهرة الفروق اللغوية فعلى الرغم مما سبق ذكره من مبالغة المؤلفين المشار إليهم في تحمل الفروق الدلالية لمجموعات من الألفاظ، فإنه لا بد من التسليم بما أثبتته النصوص ودل عليه الاستعمال.⁽³⁾

كما ورد في كتاب (الفروق في اللغة) لأبي هلال العسكري على نحو مثال ما نصه « الفرق بين الجمال والبهاء، أن البهاء جهارة المنظر فيقال رجل بهي إذا كان مجهر المنظر، وليس في شيء من الحسن والجمال وهذا توضيح لدلالة الفرق بين

(1) - ينظر: أحمد محمد معتوق، ظاهرات لغوية، الترادف، المشترك اللفظي، التضاد، السجع، دراسات نقدية، ص

(2) - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص217.

(3) - ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص258.

الجمال والبهاء فإذا نظرنا إلى اللفظتين نجد معنهما واحدا أما اللفظ فهو مختلف، فهذا يدل على دلالة الفرق اللغوي». (1)

فمن خلال هذا المثال يتبين لنا أن أسلوب العسكري في عرض الفروق الدلالية ليس كله خيالاً انطباعياً تساق وفقه التصورات جزافاً فهو أسلوب يغلب فيه الاستدلال المنطقي ويعتمد فيه السند الموثوق من أقوال اللغويين مثل الزجاج وابن دريد، وآراء المناطقة والمتكلمين والأدباء وغيرهم، كما يسند فيه إلى الاستعمال القائم والممارسة الفعلية ثم التحليل الذهني والمناقشة التي تؤدي إلى الإقناع وإن كانت شواهد وأدلة من النصوص قليلة. (2)

ومن خلال هذا الفصل يتبين لنا أن الترادف كان ولا يزال أحد أهم مشكلات المعنى التي اختلف فيها قديماً وحديثاً فهو مصطلح قديم أما مصطلح الفروق اللغوية فهو مصطلح حديث جاء مع جهود بعض العلماء إلا أن القدامى أشاروا إليه وإن بشكل عملي إجرائي كأبي هلال العسكري الذي حاول توسيع مصطلح ترادف إلى مصطلح فروق لغوية لكي يعطي أكبر مساحة للألفاظ حتى لا تكون اللغة مقيدة على كلمتين لكي تدل على ترادف، وإنما اصطلاح عدة ألفاظ لتعطينا نفس المعنى وفي الفصل الآتي سوف نعرض ذلك بالدقة والتمثيل لمصطلح الفروق اللغوية.

(1) - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 258 - 259.

(2) - ينظر: نفسه، ص 258 - 259.



الفصل الثاني

الفروق اللغوية عند

القرءاء

المبحث الأول: الفروق اللغوية عند القدماء.

المطلب الأول: عند اللغويين

المطلب الثاني: عند المفسرين والأصوليين

المبحث الثاني: السياق ودلالته في الفروق اللغوية

المطلب الأول: مفهوم السياق أ- لغة

ب- اصطلاحاً

المطلب الثاني: بنية السياق

المطلب الثالث: أنواع السياق

1- السياق اللغوي

2- السياق الحالي أو المقامي أو سياق الموقف

المبحث الثالث: نماذج عن الفروق اللغوية عند القدماء

في هذا الفصل سنعرض آراء المثبتين للفروق اللغوية عند القدماء وذلك من خلال الوقوف عند أقوال بعض اللغويين والمفسرين والأصوليين.

المبحث الأول: الفروق اللغوية عند القدماء

المطلب الأول: عند اللغويين: نجد كثيرا من اللغويين من تكلم عن الفروق اللغوية ومن بينهم نجد:

أ- ابن الأعرابي: (ت 231 هـ)

في حديثه عن الترادف يؤكد عدم إيمانه بوقوعه الكامل بين الكلمات قائلا: «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم تلزم العرب جهله»⁽¹⁾.

يعني أن كل لفظين وضعتهما العرب على معنى واحد كما يظهر لنا ذلك لأول نظرة، والحقيقة فيهما أن كل لفظ منهما مشتمل على معنى مختص به لا يشاركه فيه اللفظ الأول، حتى وإن لم نستطع أن نعرف هذا المعنى الذي اختصه هذا اللفظ فجعلنا بذلك لا يلزم منها جهل العرب بهذا الفرق، ولا يصح منا تجاهلهم.

ب- الجاحظ (ت 255 هـ)

لقد تكلم الجاحظ عن قضية منع الترادف قائلا: «قد يستحق الناس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر والناس لا يذكرون السخب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث، ولفظ القرآن الذي عليه نزل أنه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع وإذا

(1) - السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص 403.

ذكر سبع سموات لم يقل الأرضيين ألا تراه لا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسماعا والجاري على أفواه العامة غير ذلك لا يتفقون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال»⁽¹⁾ ومعنى كلامه أن الحكمة الإلهية أنزلت كل لفظ بدلالته كما عدت الألفاظ لتدل على معنى واحد فكل لفظ في القرآن وضع من أجل غاية ومقصدية بعينها.

ج- ابن درستوية (ت347هـ)

هو من أشد المعارضين لوجود الترادف في اللغة الواحدة واعترف بوجوده في لغتين متباينتين قال: « لا يكون فعل وأفعـل بمعنى واحد، كما لم يكن على بناء واحد فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنها بمعنى واحد وإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب، هذا تأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة وليس يجيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنيين مختلفين أو تشبيه شيء بشيء». ⁽²⁾

يقصد ابن درستويه من خلال كلامه هذا أنه يستحيل أن تختلف الألفاظ والمعنى واحد، فإذا كان لاسمين نفس المعنى نجد اختلاف في اللفظ لكن ليس اختلافا يذهب المعنى وإنما يقرب المعنى كما أنه يرى بأن الألفاظ إن كانت متقاربة فهي توسع المعنى كما أطلق على كل لفظين يتفقان في المعنى بمصطلح فروق لغوية أي اختلاف في اللفظ واتفاق في المعنى.

(1)- الجاحظ: البيان والتبيين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د. ط)، (د. ت)، 12/1.

(2)- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 384-385.

د- ابن فارس (ت395هـ): « فيرى أن الاسم واحد وهو السيف وما بعده ألقاب وصفات، كذلك الأفعال نحو مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس ورقد ونام وهجع... ففي كل منها ما ليس في سواها وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»⁽¹⁾.

فهو يقصد من وراء قوله هذا أن الألفاظ تكون متعددة للأسماء والأفعال ولكن المعنى والغاية واحدة وهذا ما يدعى بتعدد الألقاب أو أن الفروق اللغوية تكون مختلفة الألفاظ لكن المعنى واحد.

بيد أن ما نقله السيوطي في "المزهر" لا يتفق مع ما قاله ابن فارس عن أستاذه إذ جاء في أماليه « أزم فلان، وأطرق وأسكت، والزم، وقرسم، وبلدم، وأبسط بمعنى أزم، وقال أيضا: يقال ثوب خلق، وأخلاق، وسهل وأسها، ومزق، وشبارق، وطرائق... وهدم، وأهدام وأطمار»⁽²⁾.

هـ- أبو هلال العسكري: (ت 395هـ)

يعد هذا العالم من أكثر المتشددین في معارضة الترادف، ومن أجل هذه الغاية ألف كتابه "الفروق اللغوية" فيقول في مقدمته: «الشاهد على اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة (...) كما لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه»⁽³⁾.

كما يقول: «إني ما رأيت نوعا من العلوم، فنا من الآداب، إلا بين معاني تقاربت حتى أشكل الفرق بينهما، نحو العلم والمعرفة، والفتنة والذكاء، والإرادة والمشئة

(1) - ابن فارس: الصاجي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص96-98.

(2) - السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص411.

(3) - أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تح أبي عمر وعماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، الإسكندرية

مصر(د. ط)، (د. ت)، ص16.

والغضب والسخط وما شاكل ذلك، فإني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها، كتابا يكفي الطالب ويقنع الراغب، مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه، وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك...»⁽¹⁾.

وبدأ كتابه بعنوان "باب في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة" ومنه حاول الرد على القائلين بالتترادف ردا عمليا لا نظريا فقط، وضرب أمثلة كثيرة ميزت كتابه بتأكيده عدم وجود الترادف في اللغة العربية.

و- القرطبي: (ت 671هـ) وعلى إثر الأصفهاني نجد المفسر القرطبي الذي سائده في رأيه، باختصاص كل لفظ من الألفاظ التي قيل بتترادفها بحالة معينة، ويظهر ذلك من خلال تفسيره (لجامع الأحكام)؛ فقد فرق بين (العوج والأمت) في قوله تعالى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [سورة طه، الآية 107] «العوج والتعوج في الفجاع، والأمت البناك وهي التلال الصغار، واحدها نبك، أي الأرض المستوية لا انخفاض فيها ولا ارتفاع، تقول امتلاً فما به أمت وامتلت القرية مليئاً لا أمت فيه، أي لا استرخاء فيه (...) فالعوج نعني به الانخفاض والأمت نعني به الارتفاع»⁽²⁾.

كما فرق بين (الخوف) و(الخشية) في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه، الآية 77]، أي لا تخاف دركا من فرعون ولا تخشى غرقا من البحر أن يمسك إن غشيك⁽³⁾.

(1)- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص18.

(2)- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د. ط)، 1967م، 246/6.

(3)- ينظر: نفسه، ص 223-228.

وهنا يتبين لنا من خلال السياق أن الخوف والخشبة ليست من الألفاظ المترادفة وإن ظن بها ذلك.

ولتبيين الفروق الدلالية الدقيقة بين ما يعتقد أنه من الألفاظ المترادفة اعتمد على أحد الوجوه الثمانية التالية:

1- أن يكون الفرق بين المترادفين من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان وذلك باستعمال الوظيفة النحوية للتعدية واللزوم فيقول: «الفارق بين العلم والمعرفة أن العلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى»⁽¹⁾.

2- من جهة صفات المعنيين كالحلم والإهمال، فالحلم لا يكون إلا على نية، أما الإهمال فقد يكون بعاقبة وخيمة.

3- من جهة ما يؤول إليه المعنيان في المخاطب مثل استهزاء ومازح ففي الاستهزاء تحقير للمخاطب.

4- من جهة الحروف التي تتعدى بها الأفعال مثل: عفى عنه، غفر له عفوت عنه يقتضي محو الدنيا والعقاب، وغفر له يقتضي ستر الذنب وعدم فضحه.

5- من جهة اعتبار النقيض مثل: الحفظ والرعاية، فنقيض الأول الإضاعة، ونقيض الثاني الإهمال، كما الفرق بين السرعة والعجلة، السرعة نقيضها الإبطاء، والعجلة نقيضها التأني.

6- من جهة الاشتقاق كالفرق بين السياسة والتدبير، فالسياسة تعني النظر في الأمور الدقيقة وهي مشتقة من السوس، أما التدبير فمشتقة من أدبار الأمور، أي نهايتها وتعني النظر إلى عاقبة الأمور منذ البداية.⁽²⁾

(1) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص 19-20.

(2) ينظر: نفسه، ص 20-23.

7- من جهة ما توجيه صفة اللفظ، كالاستفهام والسؤال، فصيغة الاستفهام (استفعل) أي طلب الفهم دلالة على خلو ذهنه من معرفة الأمر قبلاً.

8- من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة، كالحنين والاشتياق، فالحنين هو صوت الإبل من نتيجة الشوق إلى أوطانها.⁽¹⁾

هذه الأوجه اعتمد عليها أبو هلال العسكري في كتابة الفروق اللغوية لإظهار الفروق الدلالية بين الألفاظ، ولكن السؤال المطروح ماذا عن المفردات التي لا تنطبق عليهما هذه الأوجه؟ كيف نعرف الفروق الموجودة بينهما؟

هذه المشكلة واجهت أبا هلال العسكري في كتابة؛ لهذا قال «إذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين ذلك الفرق بين معنيهما فاعلم أنهما من لغتين مثل: القدر بالبصرية والبرمة بالمكية ومثل قولنا الله بالعربية وآزر بالفارسية».⁽²⁾

وخلاصة ما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه، أن في نفهم للترادف جعل مكان مناسب لكل لفظة لا يمكن تعويضها بأخرى، لاعتبارات تتوهم في اللفظة ذاتها، ومن هنا تظهر الفروق اللغوية بين الألفاظ والاختلاف بينها.

إلا أن أصحاب هذا الرأي بالغوا فيما ذهبوا إليه، وتمادوا في التعريف بين الألفاظ وتضخيم الفروق بينها.

ومن هنا يمكننا أن نشد العصا من وسطها، ونتبنى موقف إبراهيم أنيس حين قال إن الترادف موجود في اللغة العربية لكن تتحكم به شروط تحد من اتساع دائرته.⁽³⁾

(1)- ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية نفسه، ص 22- 23.

(2)- ينظر: نفسه، ص 22- 23.

(3)- ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 216.

المطلب الثاني: عند المفسرين والأصوليين

إذا كان فريق قد قال بوجود الترادف في القرآن الكريم كما تقدم، فإن كثيرا من العلماء والمفسرين ذهبوا إلى منع وجوده معتمدين أدلة كثيرة لا يمكن استقصاء جميعها في هذا المقام سوف نذكر منها ما يتسع له النطاق، ومن هؤلاء:

أ- ابن جرير الطبري: (ت 310هـ)

فقد فرق بين (السر) و(النجوى) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سورة التوبة، الآية 78] قال (السر) وهو ما يسرونه في أنفسهم من الكفر به وبرسوله، أما (نجواهم) وهو ما يناجون بينهم بالطعن في الإسلام وأهله وذكرهم بغير ما ينبغي أن يذكروا به.⁽¹⁾

كما فرق بين (الشرعة) و(المنهاج) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [سورة المائدة، الآية 48].

حيث فسر (الشرعة) هي الشريعة بعينها، أما (المنهاج) فإنه الطريق البين الواضح ومعنى كلامه أن لكل قوم منكم جعلنا طريقا إلى الحق يؤمنه وسبيلا واضحا يعمل به.⁽²⁾

كما يؤكد رأيه في تعدد أسماء القرآن، بأن لكل اسم معنى مستقل عن الآخر فأما معنى القرآن عندهم من القراءة والتلاوة، والفرقان من تفريق بين الحق والباطل أما الذكر ذكره تعالى حيث يقول:

(1) - ينظر: الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت - لبنان، (د. ط)، 1987م، 6/229.

(2) - ينظر: نفسه، 6/229.

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر، الآية 9] «بمعنى أن لكل

اسم من أسمائه في كلام العرب معنى ووجه غير معنى الآخر ووجهه». (1)

ومن خلال تفسيره نفهم أنه يميل إلى القول بالترادف في القرآن الكريم، وإن لم يصرح بذلك فهو، اعترف بالترادف لكنه لم يصرح به لذا اعتبر ممن يقرون بالفروق اللغوية.

ب- إبراهيم الخطابي: (ت 388 هـ)

يرى بلاغة القرآن في وضع كل لفظ مكانه به؛ أي إن كل لفظة لها موقعها المحدد والذي وضعت من أجله في السياق، بحيث إذا أبدلت مكانها أخرى اختل التخيير وفقد النص القرآني بلاغته ورونقه، حيث يقول: «إن بلاغة القرآن هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا أبدل مكانه غير جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة». (2)

ويرى الخطابي أن هاته النظرة أظهرت العناية بالفروق اللغوية فأكثر الناس بحسب أن الألفاظ متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة والحمد والشكر والشح والبخل... الخ.

ج- الراغب الأصفهاني: (ت 425 هـ)

تذكر كتب التراث أن للراغب كتابا بعنوان (الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة) غير أنه مفقود ويؤكد هو نفسه ذلك في مقدمة كتابه (مفردات ألفاظ القرآن)، ومجمل رأيه بخصوص هذا الموضوع أن هناك فروقا غامضة

(1)- ينظر: الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 46/6.

(2)- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع: الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ص 202.

بين الألفاظ التي قيل إن بينها ترادف، فيعرف بذلك كل خبر مختص بخبر لكن بلفظ آخر من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته في القرآن الكريم⁽¹⁾ ويضرب لذلك شواهد نحو ذكر القلب مرة، والفؤاد مرة والصدر مرة، ونحو ذكره تعالى في عقب قصة: قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الروم، الآية 37]، وفي أخرى: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة يونس، الآية 24] وفي أخرى: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية 230] وغيرها.

((مما يعده من لا يحق الحق ويبطل الباطل أنه باب واحد، فبقدر أنه إذا فسر (الحمد لله) بقوله: الشكر لله، (ولا ريب فيه) (بلا شك فيه)، فقد فسر القرآن ووفاه (النسيان))⁽²⁾ وقول التحقيق أن بين الحمد والشكر عموماً وخصوصاً من وجه، فمن خلال شرحه نرى (الحمد) الثناء عليه بالفضيلة وهو أعم من الشكر، فكل شكر حمد وليس كل حمد شكراً والحمد باللسان⁽³⁾ كقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [سورة هود، الآية 73] أما (الشكر) فهو: ((تصور النعمة وإظهارها...)) ويضاده الكفر بالمنعم، وشكر سائر الجوارح وهو مكافأة النعمة بقدر استحقاقه⁽⁴⁾.

ويؤمن الأصفهاني أن في "لا شك" ما ليس في "لا ريب"؛ ((فالريب: أن تتوهم بالشيء أمراً ما فينكشف عما تتوهمه، ولهذا قال: ﴿لا ريب فيه﴾⁽⁵⁾... أما الشك فهو ((اعتدال النقيضين عند الإنسان وتساويهما))⁽⁶⁾.

(1)- ينظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط3،

2002م، ص 55.

(2)- ينظر: نفسه، ص 255-256.

(3)- ينظر: نفسه، ص 256.

(4)- ينظر: نفسه، ص 461.

(5)- سورة البقرة، الآية 2.

(6)- ينظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 368.

د- ابن عطية: (ت 541هـ)

يرى ابن عطية في مقدمة تفسيره أن إعجاز القرآن الكريم وبلوغه أعلى درجات الفصاحة يعود إلى جودة سبكه، واستواء كلماته في أماكنها الخاصة بها، بحيث لو بحث عن كلمة تحل محل كلمة تنزع منه، لم يوجد في لسان العرب لفظة أحسن منها، أو تقوم مقامها- وتؤدي كامل معناها.

كما يرى بأن البليغ ينقح عند البلغاء أثناء الخطبة حولاً كاملاً ثم هو لا يزال كلما نظر فيه وجد ما يغيره، ويستبدله بما يترأى له أنه أحسن وأنسب.

فيقول: ((وكتاب الله لو نزعته منه لفظة، ثم أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد، ونحن نتبين لنا البراعة في أكثره ويخفي علينا وجهها في مواضع لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق، وجودة القريحة وميز الكلام)).⁽¹⁾

من خلال هذا القول يتبين أن ابن عطية يميل إلى أنه لا وجود للترادف بين مفردات القرآن الكريم.

كما فرق بين (الحمد) و(الشكر)، ولم يرى أنهما بمعنى واحد، كما يقول بذلك بعضهم، وفرق أيضاً بين (الأبكم) و(الأخرس) عند تفسيره لقوله تعالى ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمًى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية 17].⁽²⁾

((الأصم الذي لا يسمع، والأبكم الذي لا ينطق ولا يفهم فإذا فهم فهو الآخرس وقيل بصيغة التضعيف الأبكم والآخرس واحد)).⁽³⁾

(1)- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ص 196.

(2)- ينظر: نفسه، ص 198.

(3)- ينظر: نفسه، ص 198.

وفرق أيضا بين الشهيد وغيره، وأن الفرق بينهما إنما هو في الرزق قال تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [سورة آل عمران الآية 169]

فهو برأيه هذا ينزع إلى استقلالية معاني مفردات القرآن الكريم ويميز كل كلمة بميزة لا تتوفر في الأخرى مما ينفي عنها الترادف التام في الدلالة على المعنى الواحد.

هـ- ابن تيمية (ت 728 هـ)

يرى ابن تيمية أن الترادف في اللغة قليل، أما في ألفاظ القرآن فلما نادر وإما معدوم وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه بل يكون فيه تقريب لمعناه وهذا من أسباب إعجاز القرآن.⁽¹⁾

كما ألف كتابا سماه "مجموعة الفتاوى" وقد جاء في مقدمته أن العطف يكون لتغاير الأسماء والصفات وإن كان المسمى واحد، وقد فرق بين أسماء الله وأسماء الرسول صلى الله عليه وسلم، كما فرق في حديث جبريل عليه السلام بين مسمى (الإسلام) ومسمى (الإحسان).⁽²⁾

ويمكن إجمال نظره للفروق في العناصر الآتية:

﴿ التعاطف في القرآن يقتضي المغايرة:

يرى ابن تيمية أن عطف الشيء عن الشيء في القرآن وسائر الكلام يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع اشتراكهما في الحكم والمغايرة على مراتب مختلفة أعلاها أن يكون المتعاطفان متباينين كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

(1)- ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مكتبة المعارف للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، (د. ط)، (د. ت)،

(2)- ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، دار الفجر، الجزائر، ط1، 2001 م، ص 28.

وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ⁽¹⁾ [سورة الفرقان، الآية 59]. ومن هذه المراتب ما هو دون ذلك كعطف الشيء عن الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (1) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (2) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (3) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾⁽²⁾ [سورة الأعلى، الآية: 1-4]؛ وقد احتج بعض الناس بتعاطف المترادفين، وأن مثل هذا جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽³⁾ [سورة المائدة، الآية 48] يقول ابن تيمية: ((هذا غلط، مثل هذا لا يجيء في القرآن ولا في كلام فصيح، وغاية ما يذكر منهما يذكر الناس اختلاف معنى اللفظ))⁽⁴⁾ وإن الشريعة والمنهاج كانا متعاطفين لمجرد اختلاف معنى اللفظ، كما أن العطف بالواو دليل المغايرة لأن الشيء لا يعطف على نفسه ولو لم يكن هناك فرق لما جاز العطف ولما كان له فائدة.

➤ ترادف الذات وتباين الصفات:

يرى ابن تيمية أن أحد صنفَي اختلاف التنوع الذي يرجع إليه غالبا اختلاف السلف في التفسير؛ هو أن يعبر كل واحد منهما على المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير معنى الآخر، مع اتحاد المسمى بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المتكافئة والمتباينة، كما قيل في اسم السيف الصارم والمهند، وذلك مثل أسماء الله الحسنى وأسماء رسوله عليه الصلاة والسلام وأسماء القرآن فكل اسم من أسمائه يدل على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته بطريق اللزوم، فلما كانت أسماء الله تدل على مسمى واحد فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضادا لدعائه

(1)- سورة الفرقان، الآية 59.

(2)- سورة الأعلى، الآية 1-4.

(3)- سورة المائدة، الآية 48.

(4)- ابن تيمية: الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983 م، ص 157.

باسم آخر بل الأمور كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽¹⁾ [سورة الإسراء، الآية 110].

وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم مثل: محمد والماجي، والحاشي، والعاقب وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن الكريم، مثل الفرقان، الهدى، الشفاء، البيان، الكتاب الخ.⁽²⁾

ـ التفسير على وجه التقريب:

تفسير لفظة بلفظة أخرى لا يعني أكثر من تقريب المعنى وتوضيحه بكلمة أخرى وأن يعبر عن المعاني بألفاظ متقاربة، وذلك تقريبا للمعنى لا تحديدا دقيقا له.

وإذا فسرت الآية: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [سورة الطور، الآية 9]⁽³⁾ بأن المور هو الحركة؛ فالمور حركة خفيفة سريعة، فهذه كلمة تقريب لا تحقيق.⁽⁴⁾

و- ابن كثير: (ت 774 هـ)

من خلال تفسيره لبعض الآيات التي قيل إنها مشتملة على ألفاظ مترادفة نجده يفرق بين بعضها، مما يوحي بأنه يميل إلى القول بعدم وجود الترادف في القرآن الكريم، ويعتمد في ذلك على الفروق الدلالية بين الكلمات؛ فيفرق بين الشرعة والمنهاج في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽⁵⁾ [سورة المائدة، الآية 48] حيث فسر الشرعة بالسبيل والمنهاج بالسنة يقول: ((شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا أي سنة وسبيلاً والأول

(1)- سورة الإسراء، الآية 110.

(2)- ينظر: ابن تيمية، الإيمان، ص 17- 19.

(3)- سورة الطور، الآية 9.

(4)- ابن تيمية: الإيمان، ص 28.

(5)- سورة المائدة، الآية 48.

أنسب))، فإن الشرعة هي الشريعة أيضا وما يبتدئ فيه إلى الشيء ومنه يقال: شرع في كذا أي ابتدأ فيه (...)

أما المنهاج فهو الطريق الواضح السهل فتفسير قوله تعالى: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ بالسبيل والسنة أظهر في المناسبة من العكس.⁽¹⁾

كما يفرق بين السر والنجوى في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾⁽²⁾ [سورة التوبة، الآية 78]، ويفسر الآية بقوله: ((يخبر الله تعالى بأنه يعلم السر وما أخفى، وأنه أعلم بضمائرهم وإن أظهروا أنه إن حصل لهم أموال تصدقوا منها وشكروا عليها، فإن الله أعلم بهم من أنفسهم لأنه سبحانه وتعالى علام الغيوب، أي يعلم الغيب والشهادة، وكل سر ونجوى ويعلم ما ظهر وما بطن)).⁽³⁾

من خلال هذا السياق نفهم أنه تقابل بين السر والنجوى كما هي الحال بين الغيب والشهادة والظاهر والباطن.

وعلى هذا النهج أخذ ابن كثير في إظهار الفرق بين (الحمد) و(الشكر) قال: ((الحمد أعم من الشكر من حيث ما يقعان عليه لأنه يكون على الصفات اللازمة والمتعدية فنقول حمدته لكرمه... وهو أخص، لأنه لا يكون إلا بالقول)).⁽⁴⁾

والشكر أعم من حيث ما يقعان عليه لأنه يكون بالقول والفعل والنية، وهو أخص لأنه لا يكون إلا على الصفات المتعدية لا يقال شكرته لفروسيته وتقول شكرته على كرمه وإحسانه إلي...)).⁽⁵⁾

(1) - ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت - لبنان، (د.ط)، 2002 م، 601/2-602.

(2) - سورة التوبة، الآية 78.

(3) - ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، ص 868/2.

(4) - ينظر: نفسه، 868/2.

(5) - ينظر: نفسه، 868/2.

فابن كثير أظهر لنا الفروقات بين الكلمات التي نجدها في القرآن الكريم وبين مرادفاته.

ز - الزركشي: (ت 794 هـ)

نجد الزركشي من خلال مؤلفه "البرهان في علوم القرآن" ينفي وجود الترادف في القرآن الكريم موضحاً رأيه في فصل بعنوان "ألفاظ يظن بها الترادف وليست منه".

يقول إن الألفاظ وزعت بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام آخر، فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن.⁽¹⁾ فلتركيب معنى الأفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد فمن ذلك (الخوف) و(الخشية) فلا يكاد اللغوي يفرق بينهما ولا شك أن الخشية أعلى من خوف، وهي أشد من خوف، فهي مأخوذة من قولهم: شجرة خشبية إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية؛ ومن ثمة خصت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾⁽²⁾ [سورة الرعد، الآية 21] فإن خوف من الله لعظمته، يخشاه كل أحد كيف كانت حاله وسوء الحساب ربما لا يخافه من كان عالماً بالحساب، وحاسب نفسه قبل أن يحاسب.

وفرق بين (السبيل) و(الطريق) فقال كثر استعمال السبيل في القرآن حتى أنه وقع في الربع الأول منه في بضع وخمسين موضعاً، أولها في قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽³⁾ [سورة البقرة، الآية 273] ولم يقع ذكر الطريق مرادفاً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة مما يخلصه ذلك قوله تعالى: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ

(1) - الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت) ص 78.

(2) - سورة الرعد، الآية 21.

(3) - سورة البقرة، الآية 273.

وإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ⁽¹⁾ [سورة الأحقاف، الآية 30] فعلى هذا النهج أخذ الزركشي يتعقب الفروق اللغوية بين القعود والجلوس، والشح والبخل، وجاء وأتى، وعمل وفعل، والتمام والكمال وغير ذلك.

ح- السيوطي: (ت911هـ)

في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" وأثناء حديثه عن الاشتراك إذ نفى وجود الترادف من مثل ذلك ما بين (الإسلام) و(الإيمان) وأظهر الفرق بينهما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [سورة الحجرات، الآية 14]⁽²⁾ فإنه لو اقتصر على قوله (لم تؤمنوا) لكان منفردا لهم، لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيمان فأوحيت البلاغة ذكر الاستدراك ليعلم أن الإيمان موافقة القلب واللسان، وأن انفراد اللسان بذلك يسمى إسلاما ولا يسمى إيمانا.⁽³⁾

كما بين الفرق بين (تدع) و(تذر) في قوله تعالى: ﴿لَا تَبْقَى وَلَا تَذَرُ﴾ [سورة المدثر، الآية 28]⁽⁴⁾ فإن القرآن لم يستعمل لفظة (تدع) واختار لفظة (تذر)، فالأولى أخص من الثانية، فتدع بمعنى ترك الشيء وأصلها الإيداع فإنه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها، ولهذا يختار لها من هو مؤتمن عليه، أما (تذر) فمعناها الترك مطلقا أو الترك مع الاعتراض والرفض الكلي.⁽⁵⁾

وإن قال قائل إن السيوطي يقول بالتترادف في موضع آخر وأنه جامع للأقوال أكثر منه دارسا، ونرد بأن ما يهمننا من موقفه أنه في موضع ما وضح الفروق اللغوية التي بين بعض الألفاظ كما بين ذلك.

(1)- سورة الأحقاف، الآية 30.

(2)- سورة الحجرات، الآية 14.

(3)- السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 113/1.

(4)- سورة المدثر، الآية 28.

(5)- ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 1/ 118.

ومن ذلك مثلاً عنونته لنص طويل بقاعدة في الألفاظ التي يظن بها الترادف وليست منه، وفيه سرد جملة فروق دلالية بين ألفاظ شاع أنها مترادفة إلى (الخوف والخشية) و(الشح والبخل) و(السبيل والطريق) وغيرها.⁽¹⁾

المبحث الثاني: السياق ودلالته في الفروق اللغوية

يلعب السياق دوراً هاماً في معرفة المعنى الدقيق لأي لفظ من الألفاظ فهو الذي يحدد دلالة اللفظ في كل موضع يأتي فيه وعلاقته بما يجاوره من ألفاظ، ((والسياق (contexte) يمثل حجر الأساس في علم الدلالة فهو ذو أهمية كبيرة في تحديدها)).⁽²⁾ كما أن الاستعمال السياقي يؤدي دوراً كبيراً في الحصول على دلالات مختلفة للألفاظ ولتلك الأهمية وجب تعريفه قبل تحديد دوره القيم ذاك.

المطلب الأول: مفهوم السياق:

أ- لغة: أما السياق في اللغة فهو مأخوذ من مادة [سَ وَ قَ] وأصله سيواق، وقلبت الواو ياء مماثلة لكسرة السين قبلها، والكلمة مصدر ((ساق يسوق سوقاً وسياق، وساق إليها الصداق والمهر سياقا، وقد أطلق العرب على المهر سياقا وسوقاً لأن العرب كانوا إذا تزوجوا ساقوا الإبل والغنم مهراً، والسياق نزع الروح)).⁽³⁾

يتبين لنا من خلال المفهوم اللغوي أن السياق وقد جاء عن طريق المجاز من المعنى الأصلي وهو سوق الإبل ليدل على أن المعنى اللغوي يشير إلى ثلاث دلالات هي: سوق المهر ونزوع الروح ودلالة الحال التي حدث فيها الحدث.

(1) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 394/1.

(2) ينظر: مصطفى محمد عبد المجيد خضر، الألفاظ والدلالة في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، تح طاهر سليمان حمودة، كلية الآداب، الإسكندرية، ط1، 2011 م، ص 157.

(3) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، ط1، 1990 م، مادة [سَ وَ قَ]، 3 / 752-753.

ب- اصطلاحاً:

أما السياق في الاصطلاح فقد عرفه علم اللغة الحديث بأنه ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة)).⁽¹⁾

يلاحظ أن المعنى الاصطلاحي يشترك والمعنى اللغوي في الدلالة على الزمان والظروف التي تحيط بالحدث.

وفي اللسانيات الحديثة يرى فيرث « Firth » أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة ويقول أصحاب هذه النظرية في شرح وجهة نظرهم ((معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها)).⁽²⁾

وبهذا يكون المعنى الحقيقي للكلمة داخل السياق الذي يستضيفها، كما أن المقام يمكن أن يغير الكلمة الواحدة من معنى إلى آخر، ودراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلاً للمواقف والسياقات التي ترد فيها، حتى إذا كان منها غير لغوي.

فالسباق هو الذي يحدد لنا إن كانت الكلمة مستعملة الاستعمال الحقيقي

أو المجازي، ويحدد لنا إن كانت الكلمة من الألفاظ المشتركة، أو الألفاظ المترادفة ويحدد زمان اللفظة ومكانها فلكل زمان دلالات مختلفة، ولكل مكان دلالات ألفاظ فاستعمالها من خلال السياق يبين لنا عصرها ومكانها، وكذلك يحدد لنا صيغة الكلمة

(1)- مصطفى محمد عبد المجيد خضر: الألفاظ والدلالة في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، ص 157.

(2)- مهدي إبراهيم الغويل: السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، بنغازي- ليبيا، (د. ط)، 2011م، ص 14.

فالكلمة المجردة يمكن أن تكون بصيغة المفرد أو الجمع والسياق هو الذي يعطيها الدلالة النهائية.⁽¹⁾

والسياق في أحد شقيه هو المقام الذي استخدمت فيه العبارة أو ظروف المتكلم والسامع وموضوع الكلام⁽²⁾، وقد عبر عليه علماء البلاغة قديما لكل مقام مقال، وإذا كان علماء البلاغة تبنا فكرة المقام وحكموها في كثير من الأحكام النقدية والبلاغية، فإن علماء اللغة المحدثين كانوا أكثر التفاتا للتفاصيل التي تحيط بالمقام والسياق ودورهما في تحديد الدلالة لأنهم أدركوا أن من طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال، لأنه إذا تعدد معنى الكلمة تعدت بالتالي احتمالات القصد منها، وتعدد احتمالات القصد يؤدي إلى تعدد احتمالات المعنى، وذلك أن الكلمة في المعجم لا تفهم معزولة عن السياق والمقام، ولذلك توصف الكلمة في المعجم أنها مفردة فوجودها مصطنع لأنها وجدت لكي تستعمل لا لكي تحفظ، والكلمة داخل المعجم تدل دلالة عامة والذي يعين قيمتها هو السياق.⁽³⁾

المطلب الثاني: بنية السياق:

تتمثل بنية السياق في التوكيد على الصفة أو الميزة الديناميكية المحركة، فالسياق يتمثل في حركة الألفاظ داخل الجملة حتى يتوضح المعنى، فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث، كما نجد بأن أحداث السياق ليست ثابتة فهي متغيرة عبر الزمن

(1)- ينظر: علاء عبد الأمير شهيد، الدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن "دراسة موازنة"، مؤسسة دار الصادق الثقافية، عمان - العبدلي، ط1، 1433هـ، 2012م، ص 314.

(2)- عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة، دار القطري بن الفجاءة، (د.ط)، 1985 م، ص 45.

(3)- ينظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، 2001 م، ص

مثل لفظة (الحاجب) التي لها عدة معاني ولا يمكن معرفة معناها الحقيقي إلا إذا كانت داخل الجملة.⁽¹⁾

فقد نقصد به حاجب العين، حاجب الباب، الحاجب الذي يحجب المرأة عن رجل غريب، فلا يمكن أن نفهم اللفظ إلا من خلال السياق الذي وضع له.

المطلب الثالث: أنواع السياق:

لقد ذاع صيت هذه النظرية، وملأت الأرجاء بما تضمنته من أفكار لغوية علمية مقنعة إلى حد كبير، وفي إطار منهجي محدد المعالم، وهي أساسا إحدى النظريات اللغوية الحديثة التي تعرضت للمعنى ومشكلاته...، وتتبنى على أمرين مهمين هما:

السياق اللغوي و سياق الموقف

1- **السياق اللغوي:** أو تحليل النص وفق مستوياته اللغوية والإفادة من القرائن المقالية المتوفرة.⁽²⁾

والسياق اللغوي هو حصيلة استعمال الكلمات داخل نظام الجملة مجاورة كلمات

أخرى، يكسبها معنى خاصا محددا.⁽³⁾

2- **السياق الحالي أو المقامي أو السياق الموقف (Situationnel contexte)**

ويمثله العالم الخارجي عن اللغة بماله من صلة بالحدث اللغوي أو النص، ويتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمشاركين في الكلام أيضا وهو

(1) - ينظر: فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، بيروت - لبنان، (د. ط)، 2000 م، ص 258.

(2) - غنية تومي: مقال، (السياق اللغوي في الدرس اللساني الحديث)، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، دار الهدى، الجزائر، عدد 6، 2005 م، ص 196.

(3) - أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، ص 295.

عند « Hartmann and Stork » عبارة ((عن السمات التي يمثلها العالم الخارجي بالنسبة للكلمة المنطوقة أو النص الذي يحمل معنى)).⁽¹⁾

وقد أطلق عليه الدكتور كمال بشر تسمية (المسرح اللغوي)(Linguistique Theater)⁽²⁾ أو المقام أو مجريات الحال.

كما أن نظرية سياق الحال التي يعدها المحدثون من المفاخر، اللغوية في التفكير الغربي، لم تكن غايته خافية عن تفكير اللغويين العرب القدماء، فقد أدركوها وكانت واضحة في أذهانهم شأنها شأن النظريات اللغوية الأخرى، فعند النظر في تراثنا البلاغي القديم نجد أن أحد المعايير البلاغية المهمة في علم المعاني هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.⁽³⁾

ولعلنا نجد عند الموازنة بين مصطلحي (مقتضى الحال) و(السياق الحال) أنهما يشيران إلى الشيء خارج نطاق اللغة، وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسامع وغيرهما من عناصر السياق، كما نجدهما يعتمدان على معيارين أساسيين هما، المقال المرتبط بالنص، والمقام مرتبط بالحال أو الموقف.⁽⁴⁾

والسياق في النهاية نوعان، سياق لغوي وسياق غير لغوي أو سياق الموقف.

(1)- عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة نظرية لغوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2007 م ص 81-82.

(2)- كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط2، 1971 م، ص 61.

(3)- ينظر: أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، دار حامد، عمان-الأردن، ط1، 1432هـ/ 2011 م، ص 26.

(4)- ينظر: نفسه، ص 27.

فمن خلال السياق نرى أن علماء الدلالة قد بينوا قيمة المنهج السياقي في دراسة المعنى وتحديد دلالات الألفاظ قائلين أنه لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة.⁽¹⁾ وهذا يعني أن هذا المنهج قد أعطى أهمية كبرى للوظيفة الاجتماعية للغة وبين أن معنى الكلمة لا يتضح إلا من خلال وضعها في سياقات مختلفة، ولا يخرج عن دائرة اللغة ودورها الذي تؤدي فيه.

ونجد مضمون الدلالة في النظرية السياقية مما شاع عند الدارسين أن المعاني التي تأخذها أية وحدة لغوية، ضمن استعمالات شتى يقوم المتكلم بتوظيفها فيها، بما يتلاءم مع الموقف الذي يقتضيه ويدفعه إليه المقام.

إن السياق بشقيه بما في ذلك مقصد المتكلم في موقف الخطاب، هو الذي ينتقي من الحروف التي قد يتعدى بها الفعل، فمثلا الفعل (قضى) يتردد بين دلالات مختلفة وهو متعد بنفسه، كما أن له معاني أخرى، متعديا بغيره، يختلف باختلاف ما ينظم إليه من حروف التعددية (فقضى عليه) تعني قتله (وقضى به) أي حكم بواسطته، (وقضى من) بمعنى أصاب ونال.⁽²⁾

فتعدد هذه الدلالات تؤدي إلى فروق لغوية أي اختلاف في دلالة ومعنى الألفاظ فمن خلال سياق لفظ واحد قد يؤدي بنا إلى عدة معاني، وذلك من خلال تركيب الجملة أي لابد أن تكون كاملة الإسناد، فالكلمة لا ينظر إلى معناها إلا من خلال سابقتها ولاحقتها من باقي أنماط الألفاظ أو باقي عناصر التركيب بمعنى الفعل والاسم والصفة وذلك كما بيناه في المثال السابق حتى الحرف قد يؤدي بالكلمة إلى تغير دلالة اللفظ

(1)- ينظر: مصطفى محمد عبد المجيد خضر، الألفاظ والدلالة في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، ص 166-167.

(2)- ينظر: نوارى سعودي أبو زيد، الدليل النظري لعلم الدلالة، دار الهدى، الجزائر، (د.ط)، 2007 م، ص 153-157.

أو إحداث فرق لغوي على الكلمة.

كما أن الترادف بين لفظين من مستويين لغويين مختلفين، أو عدة كلمات من مستويات لغوية مختلفة إلى اختلاف المعنى مثال ذلك (سيارة نقل) في مصر، (شاحنة) في دول المشرق (ومحطة بنزين) في مصر، (بنز ينخانه في العراق)، أما في مجال الأفعال فنجد الفعل (حجر) في تونس يرادف (منع) في باقي الدول العربية.⁽¹⁾

فالسباق يتغير حتى من خلال ثقافة كل مجتمع، فكل مجتمع له بيئته الخاصة به وألفاظه تناسب والمحيط القاطن به.

والسياق أيا كان قريبا أم بعيدا لا يخرج عن كونه فضاء دلاليا خاصا ومتحركا لا نهاية له⁽²⁾، فهو لا يتقيد بحدود الزمان والمكان ولا المنطقة وإنما يتقيد باللفظ والمقام الموضوع له ذلك اللفظ.

واللغويين العرب القدامى كانوا قد فطنوا إلى دور السياق في تحديد المعنى ومن هؤلاء عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" حيث يقول: ((إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها لكن ليضم بعضها البعض فيعرف فيما بينها من فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم، والدليل على ذلك أننا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت لتعرف بها معانيها في أنفسها لأذى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالتة)).⁽³⁾

(1)- ينظر: عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ط) 2003م، ص 47.

(2)- ينظر: عبد الجليل مرتاض، التحليل البنيوي للمعنى والسياق، دار هومة، الجزائر، (د.ط)، 2010 م، ص 14.

(3)- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط) 2002م، ص 495.

فاللفظ عنده لا يظهر فضله إلا بعد اندماجه في التركيب كما لا يظهر معناه الحقيقي إلا بعد أن يستضيفه السياق، فهو الوحيد الذي بين حسنه وقبحه وللتوضيح أكثر ضرب مثالا في استعمال لفظ العناب (وهو حب الملوك)، فهي حسنه في قول ابن المعتز:

أَثْمَرَتْ أَغْصَانُ رَاحَتِي بَجْنَانِ الْحُسْنِ الْعِنَابِ

واستهجنها في قول الشاعر:

فَأَمْطَرَتْ لَوْلُؤُ مِنْ نَرْجَسٍ فَسَقَتْ وَرَدًا وَعَضَتْ عَلَى الْعِنَابِ بِالْبَرْدِ

ويتضح من هنا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمات مفردة، ولكن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها داخل السياق.⁽¹⁾

كما نجد الفرق بين بعض الألفاظ يتبعان بعضهما مثلا الفرق بين "الحمد" و"الشكر" هو أن الحمد أعم، فنجد من فيه صفات حميدة، وإن لم ينعم على الحامد أصلا، فإن الإنسان يحسن منه أن يقول في حق عالم لم يجتمع به أصلا (إنه عالم بارع كامل) فيقال: إنه يحمد فلانا ولا يقال، إنه يشكر.

الفرق بين السرعة والعجلة أن السرعة مخصوصة بأن يقدم ما ينبغي تقديمه والعجلة مخصوصة بأن يقدم مالا ينبغي تقديمه.⁽²⁾

في الآية "الحمد لله" فقد جاءت في أكثر من سورة وكل هذه السور متساوية في استقلاليتها بنفسها وامتنياز بعضها عن بعض، ومع ذلك فقد خصت كل آية منها بسياقها

(1)- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص414.

(2)- ينظر: محي الدين محاسب، علم الدلالة عند العرب فخر الدين الرازي نموذجا، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2008 م، ص 167-168.

الخاص أو بصفة من صفات الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾ [سورة الفاتحة، الآية 1]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾⁽²⁾ [سورة الأنعام، الآية 1]

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽³⁾ [سورة فاطر، الآية 1] فلفظ الحمد لله بقي يتكرر، لكن المعنى مختلف وهذا حسب السياق الذي تفرضه الآية.⁽⁴⁾

إذن تتحدد دلالة اللفظ من خلال السياق ويظهر الفرق اللغوي بين كلمة وأخرى إذا تغير سياقها، فالكلمة تتغير دلالتها من معنى إيحائي إلى معنى ضمني كما وضحنا ذلك من خلال الأمثلة، فالسياق هو الذي يحدد إذا كانت الكلمة مستعملة الاستعمال الحقيقي أو المجازي، ويحدد إذا كانت الكلمة من الألفاظ المشتركة أو الألفاظ المترادفة ويحدد زمان اللفظة ومكانها فلكل زمان دلالة ألفاظ مختلفة، ولكل مكان دلالة فالكلمة المجردة يمكن أن تكون بصيغة المفرد أو الجمع والسياق هو الذي يعطيها الدلالة النهائية.⁽⁵⁾ وان الله سبحانه وتعالى قد نظم الكلمات أحسن النظم في تناسق الكلمة مع ما قبلها وما بعدها وتناسقها في سمات الآية أو السورة، وهذا جزء من التحدي الذي تحدى الله به العرب.

ويبقى السياق هو المحدد الرئيسي لدلالة الألفاظ المتجددة، إذ ذهب بعض العلماء إلى التأكيد أن معنى الكلمة هو مجموع استعمالاتها المختلفة في السياقات المتعددة،

(1)- سورة الفاتحة، الآية 01.

(2)- سورة الأنعام، الآية (01).

(3)- سورة فاطر، الآية (01).

(4)- ينظر: عبد الرحمن بودرع، منهج السياق في فهم النص، كتاب الأمة، الإسكندرية- مصر، ط1، 1427هـ، 2007م، ص 43-44 .

(5)- ينظر: علاء الأمير شهيد: الدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن "دراسة موازنة"، دار الصادق الثقافية، عمان- العبدلي، ط1، 1423هـ، 2012 م، ص 314-315.

وعلى العموم فإن معاني دلالات الكلمات هي نتائج لا يتوصل إليها إلا من خلال تفاعل الإمكانات التفسيرية لكامل الكلام.⁽¹⁾

بعد عرضنا لأهم الآراء عن الفروق اللغوية وظاهرة الترادف بين مثبت ومنكر لوجوده في اللغة العربية وفي القرآن الكريم اتضح أن، الترادف موجود في اللغة العربية وهو حقيقة لا يمكن إنكارها.

أما من خلال السياق يتبين لنا أن الترادف هناك من اعترف بوجوده وهناك من اعترف بعدمه لأن كلام الله معجز وكل لفظة وضعت لسببها، فهذا لا يجوز التحريف فيه لأنه كلام الله سبحانه وتعالى، كما أن السياق القرآني معجز يجعل لكل كلمة معنى محدد لا يمكن لكلمة أخرى أن تحل محلها وهو رأي معظم العلماء والمفسرين والأصوليين.

كما أن دلالة السياق تكمن في أصل اللفظ وما يحمله من معنى فالكلمة لها معنى ضمني ومعنى إيحائي ولا يمكن ملاحظة المعنى الضمني إلا من خلال الفهم والتفسير أما المعنى الإيحائي فهو معنى ظاهر.

كثير من ألفاظ اللغة التي كان يعتقد بترادفها، اتضح للناظر المدقق مدى ما بينها من فروق دلالية تعد كونه ذات دلالات واحدة.

السياق له دور في تحديد الفروق اللغوية.

أ- السياق اللغوي: اعتمد عليه العلماء للحكم بوجود تطابق بين لفظين دلاليا وإن لم يصح وقوع أحدهما مكان الآخر في نفس السياق فنحكم عليهما بعدم الترادف وحينها نقول بأن بينهما فروقا لغوية.

(1) - ينظر: نفسه، ص 315.

ب- السياق غير اللغوي أو المقامي: هناك مثلا فرق بين الغيث والمطر أي بينهما فروق لغوية فلا ترادف بينهما إذ استعمل القرآن الكريم الغيث في مقام والمطر في مقام.

إذن اختلاف المقامات يستلزم اختلاف الألفاظ المستعملة وإن كان بينهما تقاربا في المعنى وهذا دليل على أن هناك فروقا دلالية بين الألفاظ والمقام هو الحكم.

المبحث الثالث: نماذج عن الفروق اللغوية عند القدماء

هذه النماذج مختارة من ألفاظ القرآن الكريم أردنا أن نوضح من خلالها مدى التقارب الدلالي بين الألفاظ ولتبين سر الإعجاز القرآني فيها.

* نماذج عند القدماء

1- السر والنجوى: يقول الله تعالى ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [سورة التوبة، الآية 78]، والشاهد في هذه الآية، سرهم ونجواهم (السر والنجوى) وقد فرق الطبري بين السر والنجوى في الآية السابقة فقال " السر" وهو ما يسرونه في أنفسهم من الكفر به وبرسوله أما " نجواهم" وهو ما يناجون بينهم بالطعن في الإسلام وأهلهم وذكرهم بغير ما ينبغي أن يذكروا به. (1)

أما عن تفسير الآية في صفوة التفاسير، فالسر ما ينطوي عليه الصدر، أما النجوى ما يكون بين شخصين أو أكثر من الحديث مأخوذة من النجوى وهو الكلام

(1)- ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 6/ 246.

الخفي، كأن المتتاجين منعاً إدخال غيرهما معهما⁽¹⁾ أما أبو هلال العسكري فقد فرق بين النجوى والسر؛ فرأى أن النجوى اسم للكلام الخفي الذي تتاجى به صاحب الكتاب، فأصل الكلام الرفعة ومنه النجوة من الأرض، وسمي تكليم الله تعالى موسى عليه السلام مناجاة لأنه كان كلاماً أخفاه عن غيره؛ والسر إخفاء الشيء في النفس ولو اختفى ستر أو وراء جدار لم يكن سرا، ويقال في هذا الكلام ستر تشبيه بما يخفى في النفس، ويقال سري عن فلان تريد ما يخفيه في نفسه من ذلك ولا يقال نجوى عنده وتقول لصاحبك، هذا سر ألقه إليك فهو يريد المعنى الذي يخفيه في النفس، والنجوى تتناول جملة ما يتتاجى به من الكلام والسر يتناول معنى ذلك، وقد يكون السر في غير المعاني مجازاً تقول فعل هذا سرا وقد أسر الأمر، والنجوى لا تكون إلا كلاماً.⁽²⁾

فمن خلال ما سبق يتضح الفرق بين معنيي اللفظتين فالسر يكون لواحد والنجوى تكون لأكثر من اثنين.

2- المعرفة والعلم: ذهب العسكري إلى التفريق بين المعرفة والعلم من جهة تمييز المعلومة بنفسها، أو بمخصص وقيد آخر، فيقول " المعرفة تفيد تميز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعومة"⁽³⁾ فهو يذهب إلى أن المعرفة أخص من العلم فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم... فإذا قلت، علمت زيدا فذكرته باسمه الذي يعرف به المخاطب لم يفد، فإذا قلت قائماً أفدت (...) وإذا قلت علمت زيدا فذكرته باسمه الذي

(1)- محمد على الصابوني: صفوة التفاسير، تفسير آيات القرآن الكريم، دار الصابوني، القاهرة - مصر، ط 9 د. 551/1.

(2)- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص 54.

(3)- ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص، 118.

يعرف به المخاطب لم يفد، فإذا قلت، قائماً أفدت وإذا قلت عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة علمته متميزاً من غيره.

أما الراغب فمع اتفاه مع أبو هلال العسكري بأن المعرفة أخص من العلم ولكن خالفه في جهة التفريق، فذهب الراغب إلى التفريق بين هاتين اللفظتين من جهة وسيلة اكتساب المعلومة، فيرى أن المعرفة إدراك الشيء بتفكر و تدبر لأثره⁽¹⁾، فقصد دلالة المعرفة على العلم الذي يكون مبنياً على آثار وأدلة سابقة، فهو ثمرة فكر وتدبر لهذه الآثار، إلا أن العسكري لم يرتض هذا التفريق ورده ووصفه بأنه ليس بشيء.

3- العمل والفعل: يقول تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [سورة يس، الآية 71]، ويقول تعالى ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة النحل، الآية 50]، فالشاهد في الآية الأولى (عملت) أي مما تولينا إحداثهم ولم يقدر على إحداث غيرنا وذكر الأيدي وإسناد العمل إليها استعارة تفيد المبالغة في الاختصاص و التفرد بالإحداث.⁽²⁾

وأما الشاهد في الآية الثانية (يفعلون) حيث يأتون بما يؤمرون في طرف عين فينقلون المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه.⁽³⁾

كما قد فرق أبو هلال العسكري بين الفعل والعمل فقال "يقال فلان يعمل الطين زخرفاً، ولا يقال يفعل ذلك، مثل قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة

(1)- ينظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 560.

(2)- البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروفة بتفسير البيضاوي، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (د. ط)، (د. ت) 152/2.

(3)- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د. ط)، (د. ت)، 83/4.

الظلمات، الآية 96]. أي خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه ينحتكم إياه أو صنعك له وعنده أن الصفة لله بالعمل وعند أبي علي حقيقة.⁽¹⁾

ومن خلال بحثنا عن الفرق بين كلمة (فعل) وكلمة (عمل) وجدنا أن البيان القرآني، أورد العمل في مواضع كثيرة وصلت إلى نحو عشرة وثلاث مئة مرة بمختلف تصريحها؛ والفرق في هذا السياق واضح بين اللفظتين، فالعمل أخص من الفعل، مع اعتبار كل عمل فعل، ولا ينعكس، والفعل أعم فالفعل من الفعل ما كان مع ديمومة فعله

4-الفرع والخوف: ذهب أبو هلال العسكري إلى التفريق بين الخوف والفرع من جهة السبب، فهو يرى أن الخوف هو توقع الضرر المشكوك في وقوعه، ومن يثق الضرر لم يكن خائفاً له، وأن الفرع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت، وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل.

فالفرع حالة من الانزعاج مترتبة على الخوف⁽²⁾ وهذا ما ذهب إليه الراغب فقال الفرع انقباض ونفار يعتري الإنسان من الشيء المخيف، إلا أن الراغب يخالف العسكري في حقيقة الخوف، وهو مقتصر الدلالة على الضرر المشكوك فقط فالراغب يرى أن الخوف أعم من ذلك فهو يذهب إلى أن الخوف توقع مكروه عن إمارة مظنونة أو معلومة⁽³⁾ فجعلها دلالة أعم مما ذهب إليه العسكري، وهذه قضية يصعب البت فيها وترجيح قول على قول، فإن أكثر استعمالات الخوف جاءت لأمر مضمون قد يقع وقد لا يقع، وليس أمراً متيقناً، غير أنه يخاف الله، وخوفه هذا من أمر متيقن غير مظنون،

(1)- ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 127-128.

(2)- ينظر: نفسه، ص 128.

(3)- ينظر: نفسه، ص 128.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الأنفال، الآية 48].

فإبليس متيقن من عذاب الله له ولو بعد حين لما وعده الله به، وقد قال بعض المفسرين أنه من لم يخف على نفسه في ذلك الموطن لأنه من المنظرين وردده الألوسي وعده ليس بشيء، ولكن قد يجاب عن هذا الاستدلال بأن إبليس إنما كان خوفه من عذاب الملائكة عندما رآهم، وعليه فتعلق دلالة الخوف بالمخاف المضمون أقرب وهو ما صار إليه أبو هلال العسكري.⁽¹⁾

5- النبأ والخبر:

يقول الله تعالى ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [سورة هود، الآية 100]، ويقول تعالى ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [سورة النمل، الآية 7]، ففي الآية الأولى (ذلك من أنباء القرى المهلكة)، نقصه عليك أي مقصوص عليك، (منها قائم) من تلك القرى باق كالزراع القائم وحصيد ومنها كافي الأثر كالزراع المحصود والجملة المستأنفة وقيل حال من الهاء في نقصه وليس بصحيح إذ لا واو ولا ضمير⁽²⁾

أما في الآية الثانية (إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ)، أي أبصرت عن حال الطريق لأنه كان قد ضله⁽³⁾، وقد فرق أبو هلال العسكري بين النبأ والخبر قال:

أن النبأ لا يكون إلا للإخبار بما لا يعلمه المخبر ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ولهذا يقال، يخبرني عن نفسي، ولا يقال تتبئني عن نفسي وكذلك تقول؛ يخبرني عما عندي، ولا تقول تتبئني عما عندي، وفي القرآن الكريم ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ

(1) - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 118.

(2) - البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروفة بتفسير البيضاوي، 121/2.

(3) - مسعود النسفي: تيسير النسفي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت)، 202/3.

أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿سورة الأنعام، الآية 5﴾، وإنما استهزؤوا به لأنهم لم يعلموا حقيقته

ولو علموا ذلك لتوفوه، يعني العذاب، وقال تعالى ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [سورة هود، الآية 100].

وكان النبي صلى الله عليه وسلم، لم يكن يعرف شيئاً منها، وقال علي بن عيسى في النبأ معنى عظيم الشأن، وكذلك أخذ منه صفة النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو هلال العسكري، أيده الله ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ولا يكون خبر بهذا المعنى، وقال الزجاج⁽¹⁾ في قوله تعالى "فسوف يأتيهم أنباء ما كانوا به يستهزؤون" أي سيعلمون ما يؤول إليه استهزأؤهم.

(1) - أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 441.



الفصل الثالث

الفروق اللغوية عند

المحدثين

المبحث الأول: الفروق اللغوية عند المحدثين

المطلب الأول: عند العرب

المطلب الثاني: عند الغرب

المبحث الثاني: نماذج عن الفروق اللغوية عند المحدثين

(عائشة عبد الرحمن أنموذجا)

المطلب الأول: عائشة عبد الرحمن ونظرتها للفروق اللغوية

المطلب الثاني: نماذج عند عائشة عبد الرحمن

في هذا الفصل سنعرض آراء القائلين بالفروق اللغوية عند المحدثين العرب والغرب كما سنوضح ذلك بنموذج عائشة عبد الرحمن ونظرتها للفروق اللغوية.

المبحث الأول: الفروق اللغوية عند المحدثين

المطلب الأول: عند العرب

قام بعض اللغويين العرب المحدثين بدراسة ظاهرة الترادف في مصنفاتهم وكان من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس والذي يوضح موقفه من الترادف والفروق اللغوية في عدة مواضع، حيث رأى أن: ((كثرة الترادف قد أصبحت خاصية للغتنا العربية لا تكاد تشركها في هذا لغة أخرى))⁽¹⁾. وهو بهذا يؤيد وقوع الترادف في اللغة، ومع ذلك فقد وقف موقفا وسطا بين المبالغين في التوسع فيه والمنكرين المانعين لوقوعه، كما أنه يوضح موقفه من المنكرين ويظهر تشددهم فيقول: ((ويظهر أن السر في إنكار الترادف أن أصحاب هذا الرأي كانوا من الاشتقاقيين، الذين أسرفوا في إرجاع كل كلمة من كلمات اللغة إلى أصل اشتقت منه حتى الأسماء الجامدة والأسماء الأجنبية أبوا إلا أن يجعلوا لها أصلا اشتقت منه))⁽²⁾.

كما أنه يثيب على المبالغين من مؤيدي الترادف، فيقول «فالترادف قد اعترف به معظم القدماء وشهدت له النصوص، وإن كان بعض الذين قالوا به قد غالوا، فمنهم من يقول لنا أن للأسد نحو خمسمائة كلمة، وللثعبان نحو مائتا كلمة، وللداهية نحو أربعمائة كلمة، وللعلل ثمانين كلمة، والسيف نحو خمسين كلمة...»⁽³⁾.

(1) - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 211.

(2) - إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 180.

(3) - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 211.

إذن إبراهيم أنيس يفسر كثرة الترادف في اللغة العربية بما حدث لألفاظها من تطور دلالي، فتخرج دلالة الألفاظ من حيز الوصفية إلى الاسمية العلمية، كالهندي وهو في الأصل لفظ دال على الوصفية فصار علما للسيف ومرادفا له.

كما قد تتحول الصفة إلى اسم عن طريق التطور اللغوي فينسى الناس الأصل الوصفي ثم تطلق الصفة على الموصوف، فلفظ الجلالة (الله) علم على الذات الإلهية أما كلمات الرحمن والرحيم والملك والقدوس والسلام والمهيمن فإنها في الأصل صفات له تعالى، ولكنها صارت أسماء وأعلاما عليه سبحانه وتعالى.⁽¹⁾

ويرى إبراهيم أنيس أن الكلمة تنتقل من مجالها إلى مجال آخر تمدُّ له ببعض الصلة⁽²⁾ وهي أثناء الانتقال تضحي ببعض الفروق في الدلالة حتى تستقيم موسيقاها فبعد أن كانت تعبر عن معانٍ متقاربة، زاد (القرب) واختلط بعضها ببعض ونسيت تلك الفروق، أو تتوسيت وأصبح العربي صاحب الأذن الموسيقية يضحي بتلك الفروق في الدلالات، حتى يتمكن من نظم قوافيه وتنسيق أسجاعه.

ومن ثم نشأت فكرة الحقول الدلالية التي ترى أنه لا يجوز إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة، كما يستحيل دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي، وقد حوّا هذا النظام أنواعا شتى من الكلمات، منها المترادفة والمتضادة والمشاركة من بين مجموعات الحقل الدلالي⁽³⁾، وقد اهتم أصحاب نظرية العلاقات داخل الحقل المعجمي ببيان أنواع العلاقات داخل كل مثل منها، وذلك لأهميتها في تحليل مفردات اللغة.

وإبراهيم أنيس اشترط لتحقيق الترادف الآتي:

(1)- ينظر: محمد سعد محمد، في علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2002 م، ص 194-195.

(2)- ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، هامش ص 129.

(3)- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 80-90.

﴿ اتحاد العصر: ولذا فهو لا يوافق من نظروا إلى كل عصور اللغة نظرة واحدة ويرى أن مرور الزمن قد يخلق (فروقا) بين الألفاظ كما يؤدي إلى تناسي هذه الفروق فلفظ (الكرسي والعرش) اللذان استعملتا مترادفين في القرآن الكريم، قد اختلف معناهما الآن. (1) ﴾

﴿ اتحاد البيئة اللغوية، أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات، ولا يصح أن نلتبس الترادف كما فعل الأقدمون من لهجات العرب المتباينة حين جعلوا الجزيرة العربية كلها بيئة واحدة. ﴾

﴿ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تاما، على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة. ﴾

﴿ اختلاف الصورة اللفظية للكلمتين بحيث لا تكون إحداها نتيجة تطور صوتي عن الأخرى، فلا يمكن القول بالترادف (أز) و(هز)، ولا (أصر) و(هصر) ولا (كمح) و(كبح)، ومن أمثلة الترادف التي حققت الشروط عنده (أثر، فضل) (حضر وجاء)، (بعث وأرسل). ﴾

يتبين لنا من خلال هذه الشروط أننا إذا أردنا بالترادف التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات، دون أن يوجد فرق بين اللفظين في جميع أشكال المعنى الأساسي والإضافي والأسلوبي والنفسي والإيحاطي، ونظرنا إلى اللفظين في داخل اللغة الواحدة، وفي مستوى لغوي واحد، وخلال فترة زمنية واحدة وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، فالترادف غير موجود على الإطلاق. (2) ﴾

وعليه لا يوجد ترادف بين المجموعات

(حامل، وحبل) فالأولى راقية مؤدبة، والثانية مبتذلة.

(1) - ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 178-179.

(2) - ينظر: نفسه، ص 178.

(كنيف، ومرحاض ودورة مياه وتوليت والحمام) فلكل منها بيئته الخاصة إلى جانب تقاربها في درجة التلطف واللامساس.

(عقيلته، وحرمه، وزوجته، وامراته)، فالأولى رسمية لا تستخدم إلا مع كبار الشخصيات، والثانية أقل رسمية والثالثة عربية فصيحة والرابعة عامية، بالإضافة إلى ما يحمله كل لفظ من دلالات اجتماعية وثقافية بالنسبة للمتكلم.⁽¹⁾

وإلى جانب رأي إبراهيم أنيس نجد من يقول بأن الترادف آت من لهجة واحدة

أو واضح واحد، وكانت في الأصل تدل على معاني متعددة بينها فروق دقيقة وبمرور الزمن وكثرة الاستعمال تتوسيت هذه الفروق فصارت مترادفة، غير أن واقع اللغة والاستعمال ينافيان ذلك فإن الفروق لم تنس بل معروفة ومقرورة في ذهن المتكلم والسامع خاصة وأن هناك فرق بين الاسم والصفة، كما وضعنا ذلك سابقا.⁽²⁾

فمصطلح الترادف ينظر إليه دائما بأنه غير تام، فلا بد من وجوده وإن كان هذا على غير وجه الحقيقة والتمام، وإن كان ترادفا نسبيا أو شبه ترادف، لأن تقارب الألفاظ في الدلالة على الشيء الواحد باختلاف نسب هذا التقارب هو الذي يعين المفسرين والشارحين على اختلاف مخصصاتهم فلو لم يكن هذا النوع من الترادف لما تحقق الكشف على معاني الكلمات الغامضة ولولا هذا الترادف المتسامح فيه، لأذى ذلك إلى نوع من الجمود في اللغة، لأن انعدام الترادف يعني انعدام التواصل اللغوي، وافتقار التجربة الإبداعية لدى الإنسان.⁽³⁾

ونجد الدكتور كمال بشر الذي ذهب يؤيد شبه الترادف وهو يؤيد ما ذهب إليه (ستيفن أولمان وأستاذة فيرث وذلك في (يخسر وينقص) وردا مترادفين لأنهما في نفس

(1)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 228.

(2)- ينظر: نفسه، ص 228.

(3)- ينظر: فريد عوض، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص 131-132.

السياق اللغوي بمعنى واحد وهو النقص فالأولى في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [سورة الرحمن، الآية 09] والثانية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ [سورة هود، الآية 84]، وبين ما (يأتي ويقسم) وردا في القرآن بمعنى واحد وهو يحلف فهذا الترادف الذي يبدوا أنه تام هنا، لا يتحقق إلا في مجال المعاملات المادية في القرآن الكريم فقط.

ويقدم الدكتور كمال بشر خطة لعلاج مشكلة الترادف يبدأها بذكر أسباب اختلاف العلماء، واضطرب رأيهم في الاعتراف بالترادف وإنكاره ثم يقدم العلاج، وتتمثل أسباب المشكلة عنده في سببين.

1- عدم الاتفاق بين الدارسين على المقصود بالترادف، بل إن بعضهم لم يكلف نفسه مؤنة تعريفه، أو حتى الإشارة إلى تعريف أورده غيره.

2- اختلاف وجهات النظر، أو اختلاف المناهج بين الدارسين.⁽¹⁾

وعند علاج هذه المشكلة يقترح أنه لابد من التخلص من هاذين السببين، ويكون ذلك بتوضيحهما وبيان المقصود منهما، وهو يختار تعريف أولمان للترادف الذي يقول: ((المترادفات ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق)).⁽²⁾

وهذا علاج للسبب الأول، وعلاج للسبب الثاني يتمثل في اختياره المنهج الوصفي Descriptive ويعني به القيام بالدراسة الإحصائية الشاملة لألفاظ اللغة في فترة زمنية محددة، دون النظر إلى سابقها أو لاحقها، ويتطلب هذا المنهج الوصفي خطوات أساسية لابد من الاعتماد عليها

➤ تحديد بيئة الكلام المدروس، سواء أكان لهجة معينة، أم اللغة العربية بصفة عامة.

(1) - ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 130.

(2) - نفسه، ص 119.

↪ تحديد الصيغة، أهى أسلوب العامة، أم أسلوب المتقنين؟

↪ مراعاة سياق الحال، وهو مجموع الظروف التي تحيط بالحدث الكلامي وتلاپسه.⁽¹⁾

من خلال رأي كمال بشر نلاحظ أنه إذا خضع الترادف للدراسة دون تحديد فترة معينة من تاريخ لغتنا العربية قديما وحديثا فإن هذا يسلمنا إلى وجود الترادف، مع إمكانية إخراج بعض الأمثلة من الترادف.⁽²⁾

كما نجد من المحدثين العرب "علي الجازم" الذي تعرض لهذا الموضوع في مجلة المجمع اللغوي سنة 1935 م في مقال مفصل أتى فيه على ذكر كثير من الآراء السابقة للعرب القدامى وأبدى رأيہ الخاص في الموضوع، الذي يمكن تلخيصه في أن الترادف موجود، غير أن أمثلته ليست كثيرة بالصورة التي زعمها بعض العرب، وفي رأيہ أن المنكرين للترادف في العربية مبالغين، كما أن المثبتين له أيضا مبالغين لأنهم أتوا بأمثلة يمكن تخريجها على وجه من الوجوه، أو يمكن إخراجها من هذا الباب نهائيا⁽³⁾.

كما يتضح رأيہ في دراسة الترادف أن يقوم العلماء ببحث دقيق لمعاني الكلمات المضمنون أنها من الترادف، فقد نجد أنها ليست منه، فهذا الأستاذ قام بدراسة دقيقة للمتراكفات التي أطلقت على العسل وعددها خمسمائة وثمانون، فوصل في دراسته إلى أن المتراكفات الحقيقية من هذه الأسماء لا يزيد على ثلاثة أو أربعة، أما الكلمات الباقية فهي صفات ذات معان مستقلة ومن ثم لا يعد ترادفا في نظره.⁽⁴⁾

(1)- ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 131.

(2)- ينظر: نفسه، هامش، ص 130.

(3)- ينظر: نفسه، هامش، ص 128 - 129.

(4)- ينظر: نفسه، هامش، ص 129.

ويرى على الجازم أن الفريقين أي المثبتين والمنكرين للترادف كليهما قد أسرفا فيما ذهبا إليه، فالأول أسرف في إثبات الظاهرة وعد منها كل متشابهين في المعنى ((حتى كأنهم يريدون أن يزودا مخالفينهم الحجة عليهم)).⁽¹⁾

والفريق الثاني أسرف في البحث عن الفروق الدلالية بين الألفاظ ونجد أنه بعد تحليله لأسماء العسل يثبت لنا أن معظمها من المجاز وأن منها المقلوب الشر، والشرو ومنها المقترض مثل الدستفشار، ومنها المنسوب وغير ذلك حيث يرى أن نقيس على هذه الأسماء غيرها، ونحكم بأن أكثر ما نسمع من المترادفات الكثيرة إنما جمعت في ضرب من التسامح، على أننا لا ننكر الترادف، ونرى أنه واقع فعلا، وأن وجوده في اللغات من الخير لها، ولكننا ندعو إلى التأمل في التوسيع والتصنيف.⁽²⁾

فهو يعتنق مذهباً وسطاً بين المغالين في إثبات الترادف والمانعين له وهو لا ينكر الترادف، ولا يقبله إلا بعد بحث و تدقيق ورغم هذا فهو لا ينكر الترادف ففي رأيه قد توجد ألفاظاً بينهما لعدم وجود هذه الفروق.⁽³⁾

فالترادف الحقيقي نادر الوقوع في رأيه، وأن أكثر ما يستخدم منه إنما يستخدم بضرب من المجاز، بالمعنى الشائع للترادف دون البحث والتدقيق في الفروق وهو بذلك يتفق إلى حد كبير مع أبي هلال العسكري في كتابه ((الفروق اللغوية)).

أما أحمد مختار عمر يرى أن مثبتي الترادف كانوا فريقين

الأول: وسع في مفهومه، ولم يقيد حدوثه بأي قيود.

(1)- ينظر: فريد عوض، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ص 122.

(2)- ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 128-129.

(3) - ينظر: نفسه، هامش، ص 129.

والآخر كما هو رأي الرازي الذي كان يرى قصر الترادف على ما يتطابق فيه المعنيان بدون أدنى تفاوت⁽¹⁾ والرازي برأيه هذا يتفق مع كثير من علماء اللغة المحدثين.

ويرى رمضان عبد التواب أنه ((رغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى من فروق أحيانا، فإننا لا يصح أن ننكر الترادف، مع من أنكره جملة)).⁽²⁾

ويعلل لرأيه بلفت النظر إلى أمر مهم في استعمال العربي لغته، ذلك الأمر هو أن إحساس الناطقين باللغة، كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف، فنراهم يفسرون اللفظة منها بالأخرى.⁽³⁾

كما نجد من المحدثين أيضا متولى الشعراوي فهو عالم ومفسر وإمام محدث من خلال كتابه "معجزة القرآن" اهتم بالعلاقة بين الكلمات، وقدر أهمية تحديد المعنى الدقيق، فرفض وجود الترادف وخاصة بين مفردات القرآن الكريم؛ إذ يرى أن الأصل في الألفاظ أن تكون مختلفة بحسب اختلاف المعاني وذلك عندما بين الفرق الموجود بين كلمتي (يعلمون) و(يعقلون) في قوله تعالى:

﴿أُولَٰئِكَ كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية 104]

فلماذا الاختلاف في الكلمتين مع أن (العلم) و(العقل) واحد والعاقل من علم أو من استطاع أن يعقل العلم وأنهما مترادفان، نقول لهم حسب قول الشعراوي: « إنكم حينما تقولون هذا الكلام إنما لا تعرفون شيئا عن بلاغة القرآن الكريم فالحمد لله سبحانه وتعالى لا

(1) - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، 217-218.

(2) - رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1983م، ص 315-316.

(3) - ينظر: نفسه، ص 316.

يستخدم لفظين لأداء معنى واحد ولكن كل لفظ له معناه، ويعبر بدقة عن المراد منه، فالعلم أوسع من العقل»⁽¹⁾.

من هنا نرى ميله إلى استقلال معاني مفردات القرآن الكريم، وتمييز كل كلمة بميزة لا تتوفر في الأخرى حسب ما قال: « فالذي لا يعقل لا يتدبر، ولا يفكر في آيات الكون، أما الذي لا يعلم فهو لا يفكر بعقله، ولا يعلم ما عقله غيره»⁽²⁾.

من خلال آراء المحدثين العرب نرى أن الخلاف بينهم وبين العلماء القدماء على إثبات الظاهرة أو إنكارها يرجع إلى سببين أولهما:

• اختلافهم في تعريف الترادف، بما يحويه هذا التعريف من شروط، وقد سبق أن ذكرنا تلك الشروط التي ذكرها إبراهيم أنيس على أن تكون اللغة العربية الفصحى بما حوته من لهجات متعددة بمثابة اللهجة الواحدة، وكذلك التقييد بزمن الاحتجاج فجعلوه فترة زمنية واحدة متصلة بالترادف⁽³⁾.

↪ اختلافهم في المنهج، فمنهم من اتبع المنهج التاريخي، فأنكر الترادف التام من حيث أصل وضع الكلمات، وإن جاز وضع الكلمة مكان الأخرى لمشاكلتها، مع التأكيد على أن في إحداها معنى ليس في الأخرى ومنهم من اتبع المنهج الوصفي، فنظر إلى هذه الألفاظ في واقعه اللغوي دون اعتبار إلى أصل وضع الكلمات الذي تطور حتى اجتمعت أكثر من كلمة على معنى واحد⁽⁴⁾.

↪ إذن ثمة رأيان أحدهما يقول بالترادف، والآخر ينكر الترادف ويرى اختلافا دقيقا بين لفظ ولفظ آخر أو دلالة ودلالة أخرى، ومرد الأمر بين هؤلاء وهؤلاء، أن ثقافة كل منها سيطرت على رأيه وذوقه فمن قال بالترادف غالبية اللغويين القدماء الذين

(1)- الشعراوي: معجزة القرآن، إعداد أحمد الزين، شركة الشهاب، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، ص 54-55.

(2)- نفسه، ص 55.

(3)- ينظر: محمد سعد محمد، في علم الدلالة، ص 197.

(4)- ينظر: نفسه، ص 197.

أغمضوا أعينهم عن الفروق في المعاني وأهملوا التطور المعنوي لهذه الكلمات وما كانت عليه قبل، وهل كل هذه الكلمات أسماء أو صفات، أو صفات الصفات فأئو بأمثلة تؤيد رأيهم فهذا يحفظ للسيف، كما يقول خمسين اسما.⁽¹⁾

ومن أنكر الترادف نظر إلى تلك الفروق الرقيقة المتموجة وقال بزيادة معنى في الثاني عن الأول ومن ثم صح عطفه عليه كما فرقوا بين الاسم والصفة وأن كل كلمة تعطي ظلال من المعاني لا يوجد لأخرى، ومن ثم لا ترادف بالمعنى الحقيقي، كما أن في نظرهم وغالبيتهم ممن يتمتعون بذوق أدبي دقيق، وتبعاً لذلك اختلفت رؤية كل منهم عن الآخر حتى في تعريف الترادف.⁽²⁾

المطلب الثاني: عند الغرب

يشكل الترادف قضية مهمة من قضايا الدلالة عند الغربيين، وتباينت آراؤهم إزاءه كذلك بين مثبت ومنكر فمن المنكرين يلقاه كل من **بلومفيلد Bloomfield** إذ يرى ((أنه في إطار اللغة الواحدة لا يوجد ترادف فالاختلاف الصوتي لابد أن يصاحبه اختلاف في المعنى))⁽³⁾ فهو يقصد أن الترادف الحقيقي غير موجود ويرى أننا ندعي أن كل كلمة من كلمات الترادف تؤدي معنى ثابتاً مختلفاً عن الأخرى، وما دامت الكلمات مختلفة صوتياً فلا بد أن تكون معانيها مختلفة كذلك⁽⁴⁾ ورأيه صريح ومباشر تجاه الترادف.

أما **ستيفن أولمان (Ullmann)**⁽⁵⁾ الذي ذكر أن الترادف التام نادر (الوقوع) لأن ذلك يفترض التماثل التام في جميع السياقات، وهو أمر غير وارد وإذا ما حدث

(1)- ينظر: عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، ص 53.

(2)- ينظر: نفسه، ص 53.

(3)- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 224-225.

(4)- ينظر: نفسه، ص 224-225.

(5)- ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 120.

هذا فسوف تظهر بالتدرج فروق معنوية دقيقة، تجعل كل لفظ يستقبل بجانب من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد.

وقد أورد خمسة اختلافات بين بعض المترادفات وذلك على النحو الآتي:⁽¹⁾

أن بعض المترادفات ترجع إلى اختلاف لهجات اللغة، كما أن هناك بعض المجاميع التي يصعب التعامل معها، نظرا لأن الأساليب أقل وضوحا بكثير من التمييز بين اللهجات المعرفة جغرافيا، لهذا ظهرت الفروق الأسلوبية ضمن إطار علم الدلالة.

كما قد تختلف بعض الكلمات من أحد معانيها، كالمعنى العاطفي أو التقويمي وتبقى المعاني الذهنية. وأحيانا توجد لترد بعض الكلمات مقترنة بكلمة أخرى، وهذا الاقتران يتحدد بالصحة التي تحافظ عليها الكلمات وأن كثرة الكلمات يتقارب معناها

أو يتداخل ومن ثم صار الترادف فضفاضا دخل فيه ما ليس منه.

أما قولدمان (Goldman) يقول بأنه ((لا يوجد لفظان يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر دون تغير في الدلالة الحقيقية))⁽²⁾ وعلى هذا فلو ادعينا ترادف كلمتين فإن عدم إمكانية تبادلهما في بعض السياقات يمكن أن يقدم الدليل على أن الكلمتين لا تحملان نفس المعنى وعلى هذا النهج عينة يعتبر

ستارك Stark ((كل الكلمات تملك تأثيرا عاطفيا، كما تملك تأثيرا إشاريا، ولهذا فمن المستحيل أن نجد مترادفات كاملة))⁽³⁾ ونجد أيضا جويرج (F.H George) ((إذا كانت كلمتان مترادفتان في جميع النواحي ما كان هناك سبب في وجود الكلمتين معا.⁽⁴⁾

(1)- ينظر: عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، ص 46-47.

(2)- خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة، ص 135.

(3)- نفسه، ص 135.

(4)- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 225.

وبالغ في الرأي ليرال **Lehral** ((أنه إذا اشترطنا التماثل التام بين المفردتين فلن يكون هناك مترادفات، ولكن قد يكون هناك عدد من المفردات المتشابهة إلى حد كبير في المعنى، ويمكن تبادلها بصورة جزئية.⁽¹⁾

ونجد ليين **Liappin** ((إذا اشترطنا في الترادف أن أي تعبيرين مترادفين يكونان قابلين للتبادل في كل السياقات (...)) فمن السهل إثبات أنه لا يوجد تعبيران في أي لغة يمكن أن يكونا مترادفين)).⁽²⁾

ونجد ليتش **Leetche** الذي ذهب إلى أن الترادف الحقيقي الذي هو تطابق كلمتين في المعنى الأسلوبى غير موجود⁽³⁾ ونجد أيضا فيرث (Firth) والذي انبرى يؤيد بلومفيلد في رأيه الذي يلخصه في قوله، فإذا اختلفت الصيغ صوتيا وجب اختلافها في المعنى)) وعلى هذا فلا ترادف عنده وعدم اعتراف ((فيرث)) بالترادف يتمشى مع مذهبه الخاص بالمعنى اللغوي، فالمعنى اللغوي عنده عبارة عن مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للكلمة.

أو العبارة أو الجملة، ومن الطبيعي أن تكون المميزات الصوتية إحدى هذه المميزات والخصائص، فإذا اختلفت من كلمة إلى أخرى، كما هو الحال في المترادفات وجب اختلاف الكلمات في المعنى أيضا⁽⁴⁾، والنتيجة الحتمية لهذا هي عدم وجود ترادف.

وذهب بالمر يقول: ((ومع ذلك يمكنه أن يؤكد بالدليل أنه ليس هناك مترادفات حقيقية، أن ليس هناك كلمتان لهما تماما المعنى نفسه، ويبدوا بعيد الاحتمال أن كلمتين

(1) - أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 225.

(2) - نفسه، ص 225.

(3) - ينظر: عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، ص 46.

(4) - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 130.

تحملان المعنى نفسه سوف تعيش كلتاها حياة في اللغة...))⁽¹⁾ ومن خلال رأي بالمر عن الترادف والكلمات التي لها نفس المعنى نجد أيضا رأي غولينسون (Collinson) الذي لخص لنا الفروق التي تقع بين اللفظين اللذين يزعم ترادفهما فيما يأتي:⁽²⁾

- ☞ أن يكون أحدهما أعم من الآخر مثل (بكى وانتخب).
- ☞ أن يكون أحدهما أكثر حدة أو قوة من الآخر مثل (أنهك وتعب).
- ☞ أن يكون أحدهما مرتبط بالانفعال أو الإثارة أكثر من الآخر مثل (أتون-موقد).
- ☞ أن يكون أحدهما متميزا باستحسان (أدبي أو استهجان) والآخر يكون محايدا مثل: (تواليت - مرحاض-دورة المياه).
- ☞ أن يكون أحدهما أكثر تخصصية من الآخر (حكم ذاتي - استقلال)
- ☞ أن يكون أحدهما أكثر ارتباطا باللغة المكتوبة وأدبيا أكثر من الآخر مثل
- ☞ (تلو - بعد).
- ☞ أن يكون أحدهما أكثر عامية أو محلية أو لهجية من الآخر، مثل (لحام-جزار).
- ☞ أن يكون أحدهما ينتمي إلى لغة الأطفال، أو إلى من يتحدث إلى الأطفال بخلاف الآخر، مثل (مم-كل).

ونجد شروط الحكم بالترادف عند أصحاب النظريات الغربية يتوضح كالاتي:

- 1- أن التعبيران يكونان مترادفان في لغة ما إذا كان يمكن تبادلهما في أي جملة في هذه اللغة دون تغيير القيمة الحقيقية لهذه الجملة.
- 2- الكلمات المترادفة هي الكلمات التي تنتمي إلى نفس النوع الكلامي (أسماء، أفعال) ويمكن أن تتبادل في الموقع دون تغيير المعنى أو التركيب النحوي للجملة.

(1)- خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة، ص 136.

(2)- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 228- 229 .

3- يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية التصورية إذا كان التعبيران يدلان على نفس الفكرة العقلية أو الصورة.

4- يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية السلوكية إذا كان التعبيران متماثلان عن طريق اتصال كل منهما بنفس المثير والاستجابة.

5- الترادف عند أصحاب النظرية التحليلية يتحقق إذا كانت الشجرة التفريعية لإحدى الكلمتين تملك نفس التركيب التفريعي للأخرى أو إذا اشترك اللفظان في مجموع الصفات الأساسية التمييزية.

6- الترادف يتضمن جانبين: (أ) و (ب) يكونان مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب) و (ب) يتضمن (أ).⁽¹⁾

إذن ففكرة التبادل بين المترادفين وقف عليها كثير من اللغويين فعند دراستهم للترادف يتبين أنه يستحيل أن يكون الترادف تام، وذهب إلى أن التبادل قديم، لكن في أضيق الحدود فبذلك الكلمات تحل بعضها بعضا في نسيج السياق أي لا بد أن تحمل المعنى نفسه.

بعد هذه الإضافة على مفهوم (الفروق اللغوية) عند العلماء القدماء يمكن أن نصل إلى أن الفروق تكاد تكون الإشارة إليها نادرة، كما أن هناك من نفى الترادف في القرآن الكريم، لأن القرآن الكريم معجز بآياته فكل لفظة إنما وضعت من أجل غاية وهدف.

• أما العلماء المحدثون فهم لم ينكروا وجود الترادف وإنما قيدوا وجوده بشروط تحد من اتساع دائرية، وهذا ما وجدناه عند العلماء العرب والغرب الذين أطلقوا عليه مصطلح شبه ترادف، لكي لا تكون الألفاظ مقترنة على أساس لفظتين فقط.

• أن المحدثين أعطوا الكثير من الألفاظ مصطلح شبه ترادف أو فروق لغوية كما مثلوا له بالتماثل الدلالي أو التقارب الدلالي، ونفوا بأن يكون الترادف تاما أو كاملا.

(1)- عبد الواحد حسن الشبيخ: العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، ص 46.

المبحث الثاني: نماذج عن الفروق اللغوية عند المحدثين (عائشة عبد الرحمن أنموذجاً).

المطلب الأول: عائشة عبد الرحمن و نظرتها للفروق اللغوية:

بما أن دراستنا عن الفروق اللغوية هي من منظور القدماء والمحدثين، رأينا أن الدكتورة عائشة عبد الرحمن تمثل خير نموذج عن تناول المحدثين للظاهرة، فهي من أشد المهتمين بالدراسات القرآنية وموقفها من تلك القضية وغيرها يمثل موقف المفسرين الذين تناولوها في سياق المعنى القرآني، وتعد من العلماء البيانين المهتمين بإبراز الفروق الدلالية بين الألفاظ؛ لكونها لا تؤيد القول بالترادف في القرآن الكريم، لأن كل لفظة في موقعها لها دلالة لا تأتي في مكان لفظ آخر، وهذا من مظاهر الإعجاز القرآني الذي تحدى بها العرب بالرغم من فصاحتهم، كما عرضت المؤلفة موضوع الترادف مبينة رأي المؤيدين والمنكرين له⁽¹⁾ فهي تحاول توضيح أدلة كل منهم معقبة ذلك برأيها الذي سبق ذكره مبينة ترجيح الترادف في اللغة عند المتأخرين مستدلة برأي إبراهيم أنيس، ويبدو أن عملها بالدراسات القرآنية زمنا طويلا أثبت أن القرآن الكريم يستعمل اللفظ بدلالة معينة لا يؤديها لفظ آخر في معنى الذي تحشد له المعاجم، وكتب التفسير عددا كبيرا من الألفاظ.⁽²⁾

ونجد أكثر القائلين بالترادف في القرآن من اللغويين والأدباء والأصوليين إذ يرون أنه من سمات العربية وبما أنه قد نزل القرآن بلغة العرب وخصائصهم في التعبير، فقد وجد فيه الترادف مغفلين ما حدث في اللغة من تطور أو تغير نتيجة احتكاك لغة قريش بغيرها من لغات القبائل المجاورة الذي قد يكون شيئا من الترادف

(1)- ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ص 164 - 165.

(2)- ينظر: نادية رمضان النجار، مقال (الظواهر الدلالية والمعجمية عند بنت الشاطئ)، مجلة علوم اللغة، دار غريب، عدد 1، مج 6، 2003م، ص 04.

بين لفظين ينتمي كل واحد منهما إلى قبيلة معينة ويدلان على معنى واحد نحو الحنطة والبر والقمح⁽¹⁾ كما لم يلتفتوا إلى الاحتكاك الذي قد يحدث بين العربية واللغات المجاورة لها من الفارسية والرومانية والحبشية.

ونجد لب قضية الترادف عند عائشة عبد الرحمن في التركيز على تعدد الألفاظ للمعنى الواحد في القبائل المختلفة، أو أن يكون بسبب القرابة الصوتية.

فمرد إنكار بنت الشاطي للترادف في القرآن الكريم يرجع إلى استقرار اللفظة القرآنية المراد بحثها من خلال تلك السياقات ومقابلة ذلك بما يقال فيه بالترادف فيتبين عدم ترادفهما، وأن كل لفظة في سياقها معنى لا يتأتى من وضع لفظة أخرى، منتهجة في ذلك بيان الدلالة اللغوية أولا التي تعطي حس العربية للمادة في مختلف استعمالاتها الحسية والمجازية، فتخلص منها لتبيان الدلالة القرآنية وتدبر سياقها الخاص في الآية والسورة في سياقها العام للقرآن كله ملتزمة في ذلك ما يحتمله النص عارضة أقوال اللغويين والبلاغيين على النص القرآني، كما ترى أن اللفظ لا يقوم مقامه سواء، والحذف لا يؤدي معناه حرف آخر، بل الحركة والنبرة تأخذ مكانها الخاص في النظم المعجز.⁽²⁾

ومجمل رأيها في قضية الترادف هو إنكار وقوعه في لغة القبيلة الواحدة وللرد على القائلين به تطالب بأن يكون القرآن الكريم وهو كتاب العربية الأكثر تفصيلا حول هذه القضية.

فهي ترى أن لكل لفظ دلالة خاصة في القرآن الكريم، وقولها هذا يعني تخطئة سواء من الصيغ في العربية الفصحى بل تقدر أن لهذا القرآن معجمه الخاص وبيانه

(1)- ينظر: نادية رمضان النجار، مقال (الظواهر الدلالية والمعجمية عند بنت الشاطي)، ص 06.

(2)- ينظر: نفسه، ص 06-07.

المعجز حيث تقول «... فاللفظ القرآني لا يقوم مقامه سواه وفي الحرف لا يؤدي معناه حرف آخر، وفي الحركة أو النبرة تأخذ مكانها في النظم الباهر...»⁽¹⁾

وبنت الشاطي تقول إن الإقرار بوجود لفظة تحل محلها أخرى في القرآن الكريم قتل للبيان الذي يعتبره إعجازه المعجز، وكل تفسير في رأيها لا يعني بحال ما تقدمه كلمة يمكن أن تقوم الكلمة القرآنية في سياقها على وجه المماثلة أو الترادف، فما كان لبشر أن يأتي بمثله والتفسير ليس إلا محاولة الشرح وتقريب الفهم، ولعل هذا ما حمل المفسرين على الإطالة والتكثير في تأويل كلمة أو آية قرآنية.⁽²⁾

وفي نفيها للترادف في القرآن الكريم تبين الفروق التي بين الألفاظ المزعوم بترادفها، فكلمة (الغنى) ليست بمعنى (الثراء)، حين نحتكم إلى القرآن في قوله ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [سورة الضحى، الآية 8].

أما في اللغة فهما مترادفتان لكن في السياق القرآني غير ذلك، لأن الثراء لم يستعمله القرآن قط وأسند الغنى إلى غير المال كما في قوله ﴿قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية 48].

فالغنى من أسماء الله الحسنى قال تعالى ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [سورة محمد، الآية 38] وليس من أسمائه تعالى (الثرى) وهو الدليل على عدم ترادف اللفظتين.⁽³⁾

من خلال رأي بنت الشاطي نستنتج أنها تعتبر إعجاز القرآن في بيانه الذي هو وضع اللفظة المناسبة في مكانها المناسب، أي إن لكل موضع من السياق القرآني

(1)- ينظر: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط

4، 1982م، 8/2.

(2)- ينظر: نفسه، 9/2.

(3)- ينظر: نفسه، 50/2.

ألفاظه الخاصة التي لا يمكن تغييرها أو استبدالها بأخرى قد تحل محلها، كما أن تفسير آيات القرآن الكريم هو تقريبها للفهم.

ومما لا شك فيه أن المفسرين قديما وحديثا قد تميزوا بسير أغوار النص القرآني، موضحين الأدلة والقرائن لغوية كانت أو بلاغية للوقوف على الفروق بين الألفاظ متمثلين المنهج القرآني، مستدلين بعدة أدلة على رفض الترادف منها⁽¹⁾

أن القرآن قد فرق بين الألفاظ التي يتوهم فيها الترادف (الإيمان - الإسلام)، فقال عز اسمه: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات، الآية 14] فبذلك نجد تقريق اللغويين بينهما فالإيمان أي التصديق القلبي وهو معنى متطور عن الأمانة ضد الخيانة والأمن ضد الخوف، أما (الإسلام) فهو الانقياد والخضوع والاستسلام وكل هذا ظاهريا، فإذا اقترب بالتصديق القلبي كان إيمانا؛ ومن ثم نهى الله الأعراب على أن يقولوا آمنا لكونهم أسلموا فرارا من القتل ولم يعتقدوا الإيمان باطنا.⁽²⁾

كما اعتمد المنكرون للترادف على قاعدة كلامية ترتكز على توحيد الذات وتعدد الصفات، فعندما يقال، سيف ومهند وحسام، فالاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، وكل صفة معناها غير معنى الأخرى⁽³⁾ وهذا الرأي هو ما نراه ونؤيده مع رأي بنت الشاطئ في القول به.

ومن خلال توضيح رأي بنت الشاطئ كنموذج عربي حديث يقر بظاهرة الفروق اللغوية وينفي وجود الترادف سنقوم الآن بعرض بعض الأمثلة للألفاظ التي يوحي

(1)- ينظر: نادية رمضان النجار، مقال (الظواهر الدلالية والمعجمية عند بنت الشاطئ) ص 07.

(2)- ينظر: نفسه، ص 08.

(3)- السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 404/1.

ظاهاها بالترادف محاولين توضيح ما بين تلك الألفاظ من فروق لغوية وذلك من خلال النص القرآني و سياقاته المختلفة.

المطلب الثاني: نماذج عند عائشة عبد الرحمن:

1- الفرق بين الريب والشك: وضحت عائشة عبد الرحمن في تفسيرها لقوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة البقرة، الآية 02] على أنه (لا شك فيه) موضحة أن لكل لفظة معنى لا يوجد في غيرها عارضة أدلة ذلك في الآتي:

أ - أن الريب جاء في السياق القرآني ست مرات ⁽¹⁾، وصفا للشك فتبين من ذلك أن اللفظيين غير مترادفين، لكون الشيء لا يوصف بنفسه

ب- ذكرت للريب معاني منها

الريب: المكروه من أراب الرجل أي أتى ريبه وركب فاحشة

الريب: التوهم وهو أن تتوهم بالشيء أمرا فينكشف عما تتوهمه كما في قوله تعالى «لا ريب فيه»

الريب: ويقصد به التهمة ومنه قول جميل

بُثْنَةً قَالَتْ يَا جَمِيلُ أَرَبْتَنِي * * * فَقُلْتُ كَلَانَا يَا بَثْنَيْنِ مُرِيبُ

الريب: الحاجة كما في قول كعب الأنصاري

قَضَيْنَا مِنْ تَهَامِهِ كُلَّ رَيْبٍ * * * وَخَبِيرُ ثُمَّ أَجْمَعْنَا السُّيُوفَا

الريب: شك مع تهمة ⁽²⁾ أما الشك فاستواء الطرفين

ولم تتعرض بنت الشاطي لمعاني الشك، لإثبات الفرق الدلالي بين الريب والشك،

وقد استدرك أحد الباحثين ذلك محاولا توضيح الفرق بينهما فذكر أن لفظة (الريب)

يبدو انطوائها على معان شعورية تعود إلى قلق النفس واضطرابها مستنتجة ذلك من

(1)- ينظر: نادية رمضان النجار، مقال (الظواهر الدلالية والمعجمية عند بنت الشاطي) ص 10.

(2)- أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 99.

قول الرسول صلى الله عليه وسلم « فإنما ابنتي بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذني ما أذاها » أي يزعجني ويقلقني ما أزعجها وأقلقها. (1)

كما يرد (الريب) بمعنى الشك وزيادة ظن السوء والشك المريب هو الشك الموقع في الحيرة والاضطراب والقلق (2) وهذا يعني أن الريب أبلغ من الشك وأشد تمكنا من النفس بمجرد التردد بين شيئين، وذلك لما في الارتياح من اتهام وميل إلى ترجيح أحد الطرفين، قد يصل إلى أن يعتقد المرتاب بصدق حدسه وصواب ارتياحه وتشككه، وهنا لاحظت بنت الشاطي أن تجعل ريب المرتابين (المشركين) في صحة حدوث البعث لإنكارهم إياه. (3)

أما الشك فقد جاء من شككت الشيء أي خرقتة، وهو يعني التردد والالتباس، ويقال شككت في الأمر أي التبتت فيه، ومن هنا يخلص الباحث إلى أن الشك هو سبب الارتياح حيث يقع المتشكك في التباس وتردد، مما يفضي به إلى الحيرة والقلق، فيكون الشك طريق الريب ووسيلته. (4)

وفي حديث بنت الشاطي أنها انتهت إلى أن الشك معنى من معاني الريب الكثيرة، ومن ثم يكون الريب أعم من الشك، لأنه يشمل كما يشمل غيره من معاني التهمة، والتوهم المكروه، الشك مع الخوف، الشك مع التهمة.

2- القسم والحلف: ذكرت بنت الشاطي في معرض تفسيرها لقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [سورة البلد، الآية 1]، أن القدماء لا يفرقون بين القسم والحلف فكلاهما

(1) - ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وآثرها في تفسير القرآن الكريم، ص 299 - 234.

(2) - ينظر: نادية رمضان النجار، مقال (الظواهر الدلالية والمعجمية عند بنت الشاطي)، ص 10-11.

(3) - نفسه، ص 11.

(4) - نفسه، ص 11.

استعمل بمعنى الآخر مستدلة على ذلك بما صح من شعر الجاهلين ومن ذلك قول النابغة (1)

حَلَفْتُ، فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً * * * وَهَلْ يَأْتَمِنُ ذُو أَمَةٍ، وَهَوَ طَائِعُ؟

فالشاعر في موقف اعتذار يريد أن يبلغ بكلامه أعلى درجات الصدق لكي يقنع الملك النعمان بموقفه كما يرد القسم بمعنى الحلف في معلقة زهير بن أبي سلمى (2) [من بحر الطويل].

أَلَا أَبْلَغُ الْأَخْلَافَ عَنِّي رِسَالَةً * * * وَذَبَّيَانُ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مَقْسَمٍ

ويفهم من البيتين السابقين أن القسم والحلف مترادفان، إلا أن بنت الشاطئ قد التفتت إلى ملحظ بياني يختص بلغة القرآن هو أن لفظة (حلف) قد جاءت في القرآن الكريم ثلاث عشرة مرة جميعها في سياق الحنث باليمين إذا أسند الحلف فيها إلى المنافقين المعروفين بالكذب والحنث، ولم يستثن من ذلك إلا موضوع واحد أسند فيه الفعل إلى المؤمنين فلزمهم كفارة الحنث باليمين، (3) في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّأَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية 89]، أما القسم فاقترن بالأيمان الصادقة سواء أسند إلى المؤمنين أم المجرمين لأنه صدر عنهم، وليس في نيتهم الكذب بل كانوا صادقين في أيمانهم حسب اعتقادهم، والقاعدة في الفقه الإسلامي أن القسم على نية السامع، كما في قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾

(1) - النابغة الذبياني: ديوانه اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2، 1426هـ - 2005م، ص77.

(2) - زهير بن أبي سلمى: اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2، 1426هـ - 2005م، ص67.

(3) - ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ص 232.

[سورة الروم، الآية، 55]، وعلى هذا اقترن القسم بالصدق على حين التزم الحلف بالحنث ويشهد ذلك بعدم ترادفهما هذا بالإضافة إلى أن اختلاف مادتي اللفظتين يؤذن باختلاف مدلول كل منهما، وبين (حلف) و(حنث) من القرب ما ليس بين (حلف) و(قسم)، مما يبعد أن يكونا سواء؛ وهذا التفسير البياني للألفاظ قد تميزت به بنت الشاطي في مثل هذا الموضوع ومثله كثير، وذلك لإحاطتها باللغة أصالة وحدثة وتعمقها في أسرار النص القرآني وبلاغته، مما يوقفها على دقائق بيانية لم يصل إليها كثير غيرها.

3- الفج والطريق: استدركت بنت الشاطي على قول ابن عباس رضي الله عنهما

في تفسيره (الفج) بمعنى الطريق، في قوله تعالى ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [سورة الحج، الآية 27]، فهي ناقضته في

ذلك وذكرت أن الفج والطريق مختلفان وغير مترادفين، وقد سبقها إلى ذلك

صاحب (المفردات) حيث فرق بينهما قائلاً «الطريق = السبيل الذي يطرق بالأرجل (...) وعنه استعير كل مسلك يسلكه الإنسان في فعل محمودا كان أو مذموما...»⁽¹⁾

والفج «شقه يكتنفها جبلان، ويستعمل في الطريق الواسع وجمعه = فجاج»⁽²⁾

وأكدت عائشة عبد الرحمن على أن الفرق بينهما يكمن في أن (الفج) هو الطريق الواسع الحسي المطروق وهذه هي دلالاته في القرآن، أما (الطريق) فيأتي حسيا كما في قوله تعالى في خطاب موسى ﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾ [سورة طه، الآية 77]، كما يأتي لدلالة معنوية مثل قوله تعالى ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الأحقاف، الآية 30] ويغلب إتباع الطريق بصفة، لدلالة

(1) - الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، ص 581.

(2) - نفسه، ص 625.

على مدح أو الذم، كما تكثر دلالاته على الطريق المعنوي خلاف الفج الذي يقترن بالطريق المطروق الحسي الواسع.⁽¹⁾

4- على وفوق: فرقت بنت الشاطي بين (على) و(فوق) في سياق تفسيرها لقوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤَصَّدَةٌ﴾ [سورة البلد، الآية 20] مبينة أن (على) أبلغ من (فوق) في دلالة الأولى على الأطباق والقرب والملاصقة بينما فوق توحى بالفوقية غير المطابقة ولا الملاصقة، مما يحتمل معه أن يكون هناك فراغ بين النار ومن يعذب بها، ومن قبلها التفت ابن جني إلى وصف (على) بالفوقية.

والجمع بينهما، مما يؤكد عدم ترادفها كما في قوله تعالى ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [سورة النحل، الآية 26]، فجاءت (فوق) بعد عليهم، لإفادة أن السقف قد سقط من أعلى وهم من تحته مبينا أنه لو قيل: فخر عليهم السقف ولم يقل من فوقهم لجاز أن يظن به أنه قولك قد خربت عليهم دارهم، وقد أهلك عليهم مواشيهم وغلاتهم، وقد تلفت عليهم تجارتهم، فإذا قال، (من فوقهم) زال ذلك المعنى المحتمل، وصار معناه أنه سقط وهم تحته فهذا المعنى غير الأول.⁽²⁾

هذا بالإضافة إلى أن (على) ضد (أسفل)، و(فوق) ضد (تحت) وأسفل الشيء منه، وتحت ليس منه كما أنه يقال؛ وضعته تحت الكون، ولا يقال وضعته أسفل الكون بهذا المعنى ويقال أسفل البئر⁽³⁾ كما أن اتصال (على) بـ(فوق) يفهم منه أن الأول غير الثاني وإلا ما كان هناك معنى لوصف الشيء بنفسه، وعلى هذا يكون هناك فرقا ولو دقيقا بين الكلمتين فليس هناك ترادف تام بين اللفظتين.

(1)- ينظر: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرقي، دراسة قرآنية بيانية، دار المعاف، القاهرة (د.ط)، 1984م، ص 500.

(2)- ينظر: ابن جني: الخصائص، ص 372.

(3)- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص 185.

5- زوج وامرأة: بينت ملحظا دلاليا يستحق التقدير هو سر استعمال النص القرآني للفظتي (زوج وامرأة) ردا على من يتوهم الترادف بينهما، وإلا لماذا نوع الأسلوب القرآني في استعمالهما؟ فترى أن لفظة (زوج) تأتي حيث تكون الزوجية هي مناط الموقف⁽¹⁾

أو آية أو تشريعا وحكما، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [سورة الروم، الآية 21]، وكذلك وردت (أزواج) في الحياة الآخرة، لكون الزوجية بما فيها من السكن والمودة منعقدة؛ فإذا تعطلت آيات الزوجية استعمل القرآن لفظة (امرأة) لا زوج، وتعطيها يكون بخيانة، كما في قوله تعالى ﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [سورة يوسف، الآية 30]

أو اختلاف لعقيدة كما حدث مع امرأة فرعون وامرأتي نوح ولوط في قوله تعالى ﴿امْرَأَتُ نُوحٍ وَامْرَأَتُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [سورة التحريم، الآية 10]، وكذلك تستعمل في لفظ عقم أو ترميل كما في قول زكريا تضرعا لله ﴿وَكَاثَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية 5].

ففي هذه السياقات جميعا ورد لفظ (امرأة)، لا (زوج) لتعطل حكمة الزوجية، ومما يؤكد هذا، هو أن الله عندما استجاب لزكريا فقدر أن يهبه الولد الذي يرثه، قال عز وجل ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 90] وبتفسير المفسرين يتبين أن في الآية تقديم وتأخير لكون إصلاح الزوجة جسما أو خلقا يكون قبل مجيء يحيى عليه السلام، وكأن واستجبنا له وأصلحنا له زوجه ووهبنا له

(1)- ينظر: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الإعجاز البياني في القرآن الكريم، ص30.

يحي، وليس يساوي ذلك في الحسن ما جاء في نص الآية؛ لأن دعاءه لم ينصب على إصلاح الزوج⁽¹⁾

وإنما دعا ربه بأن يهبه غلاما فكان ذلك استجابة لدعاء زكريا عليه السلام، ومن ثم يتبين مما سبق أن (المرأة والزوج) غير مترادفين، فكل منهما معنى ليس في الآخر.

6- **الأسى و الحزن:** عن لفظة (أسى) روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه سئل عن معنى تأسوا في قوله تعالى ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [سورة الحديد، الآية 23]، فقال أي لا تحزنوا وأيده في ذلك أكثر المفسرين، للقرب الواضح بين (الأسى والحزن)⁽²⁾، إلا أن بنت الشاطئ قد لمحت فرقا، ولو دقيقا بينهما فترى أن السياق القرآني قد أثر استعمال لفظة (الأسى) في الدلالة على ما فات، على حين أورد لفظة (الحزن)، فیم هو حاضر كما في قوله تعالى ﴿فَلَا يَحْزَنُ قَوْلُهُمْ﴾ [سورة يس، الآية 76]، أو فيما هو آت كما في قوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [سورة يوسف، الآية 13] وبذلك فرقت بين الأسى والحزن.

7- **فتيل - نقير - قطمير:** روى عن ابن عباس أن نافع ابن الأزرق قد سأله عن معنى كل من (فتيل) في قوله تعالى ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [سورة النساء، الآية 49] (ونقيرا) في قوله تعالى ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء، الآية 124] (فأجاب أن معنيهما ما يوجد في شق النوى، مثبتا ذلك من شعر العرب، ومؤيدا له بما ذكره من شعر الجاهلين ولم تخالفه بنت الشاطئ في الدلالة المعجمية وإنما خالفته في أن المراد منهما في الآيتين المعنى المجازي لا الحقيقي؛ فهما كناية عن الضالة والحقارة⁽³⁾، وهذا المعنى

(1)- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، (د. ط)،

1993م ص 95.

(2)- ينظر: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الإعجاز البياني في القرآن الكريم، ص 420 - 421.

(3)- ينظر: نفسه، ص 487.

المجازي حرصت عليه في تعليقها على تفسير ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [سورة فاطر، الآية 13]، إذ ذكر أن المراد بـ(قطمير) القشرة البيضاء على النوى، فترى أن المراد هنا أيضا المعنى المجازي لا الحقيقي فهي كناية عن الهوان والضعف، ولعل ابن عباس قد فسرهما بالمعنى اللغوي، بينما عدلت هي عن اللغة إلى المجاز، ورأى أن فتىلا ونقيرا ربما ترادفا لكونهما من لغتين مختلفتين من لغات العرب.



بعد جولتنا البسيطة في رحاب موضوع (الفروق اللغوية) وإثر انتهاء رحلتنا التي دامت أشهراً قلائل، صار بالإمكان الخروج بجملّة نتائج وملاحظات لعل من أهمها:

* أنكر بعض العلماء وجود الترادف مطلقاً، لأن كثرة الألفاظ للمعنى الواحد إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى كانت نوعاً من العبث.

* قابل المنكرون مصطلح الترادف واستبدلوه بمصطلح الفروق اللغوية؛ لأن الاختلاف بين الألفاظ قد يكون تقارباً نسبياً بينهما أو تقارباً تاماً أو شبه تقارب لذا ميزوا كل لفظين متقاربين في المعنى أنهما متغيران دلالياً لذا أطلقوا عليهما تسمية الفروق اللغوية.

* ذهب بعضهم إلى إنكار الترادف مطلقاً لقيد الزيادة في معاني الألفاظ المترادفة ودون هذا القيد فيعتبر الموضوع للمعنى الأصلي اسماً واحداً والباقي صفات له لا أسماء ومن أبرز هؤلاء: أبو علي الفارسي وابن درستويه، وهناك من يثبت له لكنه يخضعه بإقامة لفظ مقام لفظ آخر لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد، وهذا المذهب من تقسيم بعض علماء الأصول.

* أما المحدثون العرب والغرب؛ فقد أثبتوا الترادف لكن وضعوا له شروطاً تحد من اتساع دائرته، ولهذا لا يتم قبوله بسهولة كما لا يتم نفيه بتعسف.

* الترادف في القرآن الكريم هناك من أثبته وهناك من نفاه وهذا في رأي المفسرين والأصوليين أما من نفاه نجده عند رأي عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ فهي ترى أن كلام الله معجز وكل لفظة وضعت لسياقها القرآني.

* لا يمكن أن نحكم على ألفاظ مترادفة بسهولة، لمجرد وجود تقارب نسبي بسيط بين لفظين أو أكثر ليقال أنها مترادفة ذات معنى واحد، فهذا الطرح يشكل خطرا على اللغة العربية، كما في القرآن الكريم، ولهذا على حماة العربية التنبيه لهذه الظاهرة والتحذير منها وتحري الدقة في استعمال الألفاظ، وخاصة في تفسير القرآن، حيث تظهر تلك الدقة في وضعها داخل السياق القرآني كما أن السياق له دور في تحديد المعنى؛ فالكلمة مع أختها لا يمكن أن تدرك إلا من خلال السياق الذي وضعت لأجله، أو من خلال تركيب الجملة.

* إن مصطلح الفروق اللغوية جاء ليبين للغة العربية ثروة ذلك التضخم اللغوي للألفاظ المترادفة، وإعطائها تسمية فروق لغوية لكي لا يكون هناك اختلاف تام بين الألفاظ.

* هذه النتائج المتوصل إليها كانت غايتها منها لا الوصول إلى رتبة الجودة والابتكار فهذا يحتاج إلى سعة اطلاع وكبير مدة، لم تتوفر لنا في هذه المرحلة، لكننا حاولنا جمع متفرق مبعوث، وترتيب مختلط متداخل.

* وحسبنا أننا أخلصنا النية وبذلنا من الجهد الغاية والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى الرشd وإن الكمال لله وحده فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان راجين من الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا البحث في المستوى المطلوب، وللجنة المناقشة كامل الشكر والتقدير والعرفان.



فائزہ المصاوير

والمرآة

* القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

2. إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1984م.
3. إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، (د.ت).
4. أحمد حسن المراغي: علم الدلالة مع دراسة تطبيقية مقارنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، (د. ط)، 2009 م.
5. أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1996م.
6. أحمد محمد معتوق: ظاهرات لغوية، الترادف، المشترك اللفظي، التضاد، السجع، دراسات نقدية مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 2008م.
7. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة - مصر ط5، 1988م.
8. أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة - مصر، (د. ط)، 1976م.
9. أسعد خلف العوادي: سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، دار حامد، عمان الأردن (د. ط)، (د. ت).
10. البخاري (أبو عبد الله بن أبي الحسن البخاري)، صحيح البخاري، دار السلام، مصر، ط1، 1997م.
11. البيضاوي: (عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروفة بتفسير البيضاوي، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (د. ط)، (د. ت).
12. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة (د. ط)، 1993م.
13. ابن تيمية: (أبو العباس أحمد بن عبد الله بن تيمية)، مجموعة الفتاوى، مكتبة المعارف للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، (د. ط)، (د. ت).

14. ابن تيمية: (أبو العباس أحمد بن عبد الله بن تيمية)، مقدمة في أصول التفسير، دار الفجر، الجزائر، ط1، 2001 م.
15. ابن تيمية: (أبو العباس أحمد بن عبد الله بن تيمية)، الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983 م.
16. الجاحظ: (عمر بن بحر بن محبوب عثمان الجاحظ)، البيان والتبيين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د. ط)، (د. ت).
17. ابن جني: (أبو الفتح عثمان بن جني)، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، (د. ت).
18. حسام البهنساوي: التوليد الدلالي دراسة للمادة اللغوية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة - مصر، ط1 2003 م.
19. حلمي خليل: المولد في العربية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط2، 1985 م.
20. خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة، دار بيت الحكمة، سطيف - الجزائر، ط1، 2009 م.
21. الراغب الأصفهاني: (الحسين بن أبو القاسم)، مفردات ألفاظ القرآن، تح صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق - سوريا ط3، 1423 هـ / 2002 م.
22. رجب عبد الجواد إبراهيم: دراسات في الدلالة والمعجم، دار غريب، القاهرة، (د. ط)، 2001 م.
23. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط)، 1987 م.
24. رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1983 م.
25. رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط6، 1999 م.

26. زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، ط2، 1994م.
27. الزركشي: (أبو عبد الله بدر الدين) البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
28. زهير بن أبي سلمى: اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2، 1426هـ / 2005م.
29. ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، تر كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط12، (د. ت).
30. سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط3، 1408هـ/1988م.
31. السيوطي: (جلال الدين السيوطي) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد جاد المولى بك وآخرين المكتبة العصرية، بيروت - لبنان (د. ط)، (د. ت).
32. السيوطي: (جلال الدين السيوطي)، الإتيقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت - لبنان، (د. ط)، (د. ت).
33. صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط1، 1960م.
34. صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار البعث، قسنطينة - الجزائر، ط2، 1990م.
35. الطبري (محمد بن جرير بن كثير الطبري)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت - لبنان، (د. ط)، 1987م.
36. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ: الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرق، دراسة قرآنية بيانية، دار المعارف، القاهرة (د. ط)، 1984م.

37. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط4، 1982م.
38. عبد الجليل مرتاض: التحليل البنيوي للمعنى والسياق، دار هومة، الجزائر، (د. ط)، 2010م.
39. عبد الرحمن بودرع: منهج السياق في فهم النص، كتاب الأمة، الإسكندرية- مصر، ط1، 1427هـ / 2007م.
40. عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة، دار القطري بن الفجاءة، (د. ط)، 1985م.
41. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د. ط)، 2002م.
42. عبد الكريم محمد حسن جبل: في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، طنطا، (د. ط)، 1997م.
43. عبد الله محمد بن سعيد رسلان: فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين، دار المحسن، القاهرة، ط1، 2007م.
44. عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة نظرية لغوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2007م.
45. عبد الواحد وافي: فقه اللغة، دار النهضة، القاهرة، ط6، (د. ت).
46. علاء الأمير شهيد: الدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن "دراسة موازنة"، دار الصادق الثقافية، عمان- العبدلي، ط1، 1423هـ / 2012م.
47. عمر عبد المعطي أبو العينين: الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د. ط)، 2003م.

48. ابن فارس: (الحسن أحمد بن فارس)، الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، تح مصطفى الشويمى بدران للطباعة والنشر بيروت - لبنان، (د. ط)، 1964م.
49. ابن فارس: (الحسن أحمد بن فارس)، معجم مقاييس اللغة، تح محمد مرعب، فاطمة أصلان، دار إحياء التراث العربى، بيروت - لبنان ط1، 2001م.
50. فان دايك: النص والسياق استقصاء البحث فى الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني إفريقيا الشرق، بيروت- لبنان، (د. ط)، 2000 م.
51. فخر الدين الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العالمى، بيروت- لبنان، ط1، 1979 م.
52. فريد عوض: علم الدلالة (دراسة نظرية تطبيقية)، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط1، 2005م.
53. فوزى عيسى رانيا فوزى عيسى: علم الدلالة (النظرية والتطبيق) دار المعرفة الجامعية الإسكندرية - مصر، ط1، 2008م.
54. ابن قتيبة: (أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم الدينوري بن قتيبة) أدب الكاتب، تح محمد الدالى، مؤسسة الرسالة، ط2، 1999م.
55. القرطبي: (محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربى، القاهرة، (د. ط)، 1967م.
56. ابن كثير: (إسماعيل بن عمر بن كثير)، تفسير القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت- لبنان، (د. ط)، 2002 م.
57. كمال محمد بشر: دراسات فى علم اللغة ، دار المعارف، مصر، ط2، 1971 م.
58. متولى الشعراوى: معجزة القرآن، إعداد أحمد الزين، شركة الشهاب، الجزائر، (د. ط)، (د. ت).

59. محمد التونجي: المعجم المفصل في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1993م.
60. محمد بن سعيد رسلان: فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين، دار المحسن، القاهرة، ط1، 2007م.
61. محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع: الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1993م.
62. محمد سعد محمد: في علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2002 م.
63. محمد علي الصابوني: صفة التفاسير، تفسير آيات القرآن الكريم، دار الصابوني، القاهرة - مصر، ط 9، (د. ت).
64. محمد علي الخولي: علم الدلالة علم المعنى، دار الفلاح، عمان - الأردن، (د. ط)، 2001م.
65. محمد مبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2، 2005.
66. محمد نور الدين المنجد: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق - بيروت، ط1، 1997م.
67. محي الدين محاسب: علم الدلالة عند العرب فخر الدين الرازي نموذجاً، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط1، 2008 م.
68. مسعود النسفي: (أبو بركات عبد الله بن أحمد بن مسعود النسفي) تفسير النسفي، دار إحياء الكتب العربية، (د. ط)، (د. ت).
69. مصطفى محمد عبد المجيد خضر: الألفاظ والدلالة في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، تح طاهر سليمان حمودة، كلية الآداب، الإسكندرية، ط1، 2011م.

70. ابن منظور: (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، ط1، 1990م.
71. منقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر (د. ط)، 2010 م.
72. مهدي إبراهيم الغويل: السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، بنغازي - ليبيا، (د. ط)، 2011م.
73. النابغة الذبياني: ديوانه اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ / 2005م.
74. نواري سعودي أبو زيد: الدليل النظري لعلم الدلالة، دار الهدى، الجزائر، (د. ط)، 2007 م.
75. هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، أربد - الأردن، (د. ط)، 2011 م.
76. أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية: تح أبي عمر وعماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، الإسكندرية - مصر (د. ط)، (د. ت).
77. أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، تح لجنة إحياء التراث العربي، دارا لآفاق الجديدة، بيروت لبنان، ط 4، 1980م.
- المجلات والمقالات :**
78. أحمد مختار عمر، مقال، (ظاهرة الترادف بين القدماء والمحدثين)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد6، مج2، 1982م.
79. غنية تومي: مقال، (السياق اللغوي في درس اللساني الحديث)، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، دار الهدى، الجزائر، عدد 6، 2005 م.
80. نادية رمضان النجار: مقال (الظواهر الدلالية والمعجمية عند بنت الشاطئ)، مجلة علوم اللغة، دار غريب، عدد1، مج6، 2003م.

الأنطروحات والرسائل الجامعية:

81. محمد محمود الزواهره، الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، رسالة ماجستير في التفسير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007م.

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرفان
	مقدمة
	تمهيد: لمحة عن علم الدلالة
	تعريف علم الدلالة
	العلاقات الدلالية
	المشترك اللفظي
	التضاد
	الترادف
	الفصل الأول: الترادف والفروق اللغوية والعلاقة بينهما
	المبحث الأول: الترادف
المطلب الأول: تعريف	ترادف
	المطلب الثاني: أسبابه وشروطه وأنواعه
	المطلب الثالث: الترادف بين الإثبات والنفي
	عند القدماء
	عند المحدثين
	المبحث الثاني: الفروق اللغوية
	المطلب الأول: تعريف الفروق اللغوية
	المطلب الثاني: الفروق اللغوية وصلتها بالترادف وضوابط معرفتها
	المطلب الثالث: أهمية الفروق اللغوية ودورها في اللغة
	الفصل الثاني: الفروق اللغوية عند القدماء
	المبحث الأول: الفروق اللغوية عند القدماء
	المطلب الأول: عند اللغويين

	ابن الأعرابي: (ت 231 هـ)
	الجاحظ (255هـ)
	ابن درستويه (ت 347هـ)
	ابن فارس (ت 395هـ)
	أبو هلال العسكري: (ت 395هـ)
	القرطبي (ت 671هـ)
	المطلب الثاني: عند المفسرين والأصوليين
	ابن جرير الطبري: (ت 310هـ)
	إبراهيم الخطابي: (ت 388 هـ)
	الراغب الأصفهاني: (ت 425هـ)
	بن عطية: (541هـ)
	ابن تيمية (728هـ)
	ابن كثير: (ت 774 هـ)
	- الزركشي: (ت 794 هـ)
	السيوطي: (ت 911هـ)
	المبحث الثاني: دور السياق في دلالة الفروق اللغوية
	المطلب الأول: مفهوم السياق
	المطلب الثاني: بنية السياق
	المطلب الثالث: أنواع السياق

	السياق اللغوي وسياق الموقف
	السياق اللغوي
	السياق الحالي أو المقامي أو السياق الموقف
	المبحث الثالث: نماذج عن الفروق اللغوية عند القدماء
	السر والنجوى
	المعرفة والعلم
	العمل والفعل
	الفزع والخوف
	النبأ والخبر
	الفصل الثالث: الفروق اللغوية عند المحدثين
	المبحث الأول: الفروق اللغوية عند المحدثين
	المطلب الأول: عند العرب
	المطلب الثاني: عند الغرب
	المبحث الثاني: نماذج عن الفروق اللغوية عند المحدثين (عائشة عبد الرحمن أنموذجاً)
	المطلب الأول: عائشة عبد الرحمن ونظرتها للفروق اللغوية
	المطلب الثاني: نماذج عند عائشة عبد الرحمن
	الفرق بين الريب والشك
	القسم والحلف
	الفج والطريق
	على وفوق
	زوج وامرأة
	الأسى والحزن

	فنتيل - نقير - قطير
	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات